

## الملحق 1: دراسات جالة في النوع الاجتماعي والماء

الصفحة	الدراسة
194	الأردن: المرأة الريفية تضمن حاجيات الأسرة من المياه عن طريق إنشاء صهاريج ماء في قرية راكين
198	توغو: إدماج النوع الاجتماعي في تعزيز حفظ الصحة في المدارس (الصرف الصحي)
202	أوروغواي: الخوصصة في أوروغواي تثير موجة من الاحتجاجات
205	غواتيمالا: تلبية إحتياجات النساء والرجال من الماء في تنظيم خط تقاسم المياه على نهر النارانخو
209	باكستان: من النقاب إلى المشاركة باكستان
212	الماء للمدن الإفريقية الكبرى : شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) وتحالف النوع الاجتماعي والماء
217	كينيا: تباينات النوع الاجتماعي في إدارة المياه على مستوى المجتمع المحلي بماتشاكوس في كينيا
219	الهند: النوع الاجتماعي والمنافع الاقتصادية من إمدادات المياه للبيوت في المناطق شبه القاحلة
224	زمبابوي: المبادرة حول إدماج النوع الاجتماعي في مشاريع المياه والصرف الصحي من خلال برنامج حفر الآبار، زمبابوي 2003
231	الولايات المتحدة: رفض التراجع
233	بنغلاديش : مسارات إدماج النوع الاجتماعي في إدارة مخاطر الفيضانات في المجتمع المحلي
237	مصر : تمكين مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في المجتمع المحلي وفي البيت حول المياه والصرف الصحي
241	جنوب إفريقيا : النساء في مشروع الصرف الصحي وصنع الأجر، قرية "ماببول"
244	السنغال: دور المرأة من خلال أنموذج لإدارة جماعة محلية لمواردها السمكية الخاصة وبيئتها البحرية، كايار، السنغال

## الأردن: المرأة الريفية تضمن حاجيات الأسرة من المياه عن طريق إنشاء صهاريج ماء في قرية راكين.

### مقدمة

إذا كان مصير أي بلد تحدده موارده الطبيعية، فإن مستقبل الأردن رهين بالدرجة الأولى بالتصرف الأفضل في موارده المائية النادرة. يعتبر الأردن واحداً من العشرة بلدان الأقل موارد فيما يتعلق بالماء (حسب التقرير العالمي للتنمية المائية (WWDR) لسنة 2003). إذ تقدر الكميات الاجمالية المتوفرة بالأردن بحوالي 180 متر مكعب للفرد في السنة. وهي إحدى النسب الأقل في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الأردن في الشرق الأوسط يعني انتماءه إلى منطقة تتميز بتفاعلات سياسية اجتماعية غير ثابتة. وفي الواقع فإن أحد أهم أسباب ندرة المياه في الأردن يتمثل في التزايد السريع وغير الطبيعي للسكان، والنتائج بدوره عن موجات اللاجئين خلال الصراعات العسكرية الكبرى التي شهدتها المنطقة، وخصوصاً خلال السنوات 1948، 1967 و1991.

تعاني الجماعات المحلية الريفية بالأردن من غياب الماء بصفة خاصة؛ إذ تواجه هذه المجموعات تحديات يومية تتمثل في صعوبة تأمين مياه نقية للشرب أو للصحة سواء كان ذلك للأسرة أو الضيعة أو مواقع الأعمال الصغيرة. ونتيجة لذلك أصبحت الجهود الرامية لتعزيز تكفل الجماعات المحلية بإدارة الموارد المائية واحدة من أهم الأولويات في السياسة المائية للأردن. وفي هذا السياق تعددت التجارب الهادفة إلى التحكم والاستعمال الأفضل للثروة المائية، وذلك على مستوى الجماعات المحلية في كامل البلاد وبالاعتماد على مشاريع نموذجية ناجحة. ومن بين المبادرات الناجحة لمشاريع تعتمد على الجماعات المحلية والتي تؤكد على إدماج النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية، نجد النشاط الجماعي للمجموعة النسائية المحلية بقرية راكين والذي يتم بتمويل منظمة صندوق البيئة العالمية (GEF) وذلك عن طريق برنامج القروض الصغيرة (SGP). حيث تدير جمعية نساء راكين منظومة قروض متجددة من أجل بناء خزانات للماء وإنشاء نظام لتجميع المياه في القرية. وقد انتفع بهذا المشروع العديد من النساء كما مكن من تأمين موارد مائية متجددة للأسر وعلى درجة عالية من الاستدامة.

### الإطار البيئي

توجد قرية راكين وسط مجموعة من القرى والمدن الصغيرة في الجنوب الغربي لمحافظات الكرك جنوب الأردن. ويقدر عدد سكان القرية بحوالي 5500 ساكن. كما تصنف راكين ضمن القرى الفقيرة وذلك بالاعتماد على متوسط الدخل للسكان، والذي يعتمد إلى درجة كبيرة على قطاعات التشغيل الحكومية والجيش. ويرتكز اقتصاد القرية على الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة وعلى الفلاحة. هذا وتتوفر بالقرية جلاً الخدمات الأساسية (كالماء والكهرباء، ووسائل الاتصال والطرق). أما الجهاز التربوي فينحصر في مدرستين ثانويتين وواحدة ابتدائية لكامل الجهة.

يبرز المسح الطبوغرافي للجهة منطقة ذات منحدرات حداثها بين 23 و30% ؛ وتتراوح كميات الأمطار بين 250 و300 مم في السنة. أما الإنتاج الفلاحي الأساسي فهو كالتالي:

- ❖ غلال وأشجار مثمرة نواتية ( زيتون ولوز بالدرجة الأولى )
- ❖ حبوب ( شعير وقمح )
- ❖ زراعات غابية ( غابات قديمة وحديثة الغراسه )
- ❖ توابل متنوّعة
- ❖ تربية الماشية ( 15000 رأس بين غنم وماعز )
- ❖ إنتاج العسل (تربية النحل)

تأسست **جمعية نساء راكين سنة 1991** كجمعية خيرية غايتها تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية لنساء القرية الريفيات.

## التحديات

إن العناصر الطبوغرافية والاعتماد الكبير على الأرض إلى جانب الممارسات الفلاحية غير الرشيدة تشكل جزءا من الأسباب التي ساهمت في تدهور نوعية التربة وارتفاع درجة الانجراف، مما أدى إلى الفقدان السريع للتربة الخصبة. إضافة إلى أنّ قسما كبيرا من الأمطار السنوية يضيع في شكل سيول بسبب الرعي المفرط.

وتقع مسؤولية إدارة شؤون المنزل عادة على عاتق المرأة. ويشمل ذلك جلب المياه والتصرف فيها. ونظرا لاعتماد معظم الأسر على زراعات معاشية لتأمين غذاءها الأساسي. فإن توفير الماء يعد العنصر الأهم في الأمن الغذائي للأسرة.

ومن هذا المنطلق يمثلّ النقص في كميات المياه المتوفرة سواء للاستعمال البشري أو الحيواني أو للرّي مشكلة كبيرة. فقرية راكين تزودّ بالماء مرّة كلّ أسبوعين ويتمثّل ذلك في حق الضخّ لمدة ستّ ساعات. وهي مدّة لا تكفي حتى لسدّ الحاجيات الأساسية للسكان. كما أنه يتعيّن على المواطنين شراء المياه بسعر باهض. ومما يزيد المسألة تعقيدا فإنّ غياب الصّهاريج كوسيلة تخزين يجعل الأسر غير قادرة على الاحتفاظ بكامل كمية المياه التي تزودهم به ناقلات المياه، رغم أنّه يتحتّم عليهم دفع ثمن الماء كلّه.

## نشأة وتطور المشروع

لقد أعطى هذا العجز عن سداد الحاجيات الأساسية للسكان من الماء لجمعية نساء راكين المبرر والدافع لمواجهة هذا التحدي. فحصلت الجمعية على أول قرض لها من منظمة صندوق البيئة العالمية (GEF)، في إطار برنامج المنظمة للقروض الصغيرة وذلك بغاية إنشاء صهاريج للماء ونظام لتجميع المياه في المنازل. لقد كان نجاح المشروع جلياً إلى درجة أن إدارة الجمعية تلقت عدداً كبيراً من طلبات الإقراض. ولكن نظراً لاعتماد المشروع على نظام سداد بنسبة 66%، فقد نفذت الموارد المالية التي تم رصدتها للمرحلة الأولى.

إثر ذلك انطلقت المرحلة الثانية سنة 1998 وكان ذلك أيضاً بدعم من برنامج صندوق البيئة العالمية (GEF) للقروض الصغيرة بالأردن. كما وفر برنامج إدارة وحماية المحيط GTZ للجمعية النسائية المساعدة الفنية اللازمة وذلك في إطار مشروع إدارة نظم الري (WMP). إلا أن هذا المشروع الجديد كان يعتمد نظام تمويل قابل للتجديد وبنسبة سداد 100% من أجل توفير حاجيات أكثر من 150 أسرة كانت تريد الحصول على هذا القرض. وتم كذلك تشكيل هيئة إدارية لتضطلع بمسؤولية إنجاز الأنشطة المختلفة للمشروع، مثل التكوين ومتابعة التصرف في القروض وعمليات السداد، إضافة إلى انتقاء المستفيدين اعتماداً على معايير معينة، وأيضاً التنظيم العام للمجموعات.

## نتائج المشروع

لقد تمت صياغة نظام الإقراض القابل للتجديد بحيث يتطلب سداداً بنسبة 100% وذلك بغاية ضمان استدامة موارد المشروع وجدية المشاريع الفردية.

هذا وقد تمثلت أهم تأثيرات المشروع ونتائجه في ما يلي:

1. تأمين مورد متجدد ودائم لمياه نظيفة للأسرة وذلك لاستعمالها في الري ولتأمين الغذاء.
2. خفض تكلفة شراء الماء من ناقلات التزويد، وكذلك فاتورة استهلاك الماء للأسر، توازياً مع ارتفاع استهلاك الماء.
3. تمكين النساء عبر جمعية نساء راكين من تولي القرار وذلك بفضل تحقيقهنّ موارد إضافية للأسر والعائلات. وهو ما أدى إلى تحسين مكانتهنّ داخل الأسرة كشركاء في عملية صنع القرار.
4. تفعيل قدرات النساء وامتلاكهنّ لتقنيات إدارة القروض.

## الدروس المستفادة

1. لقد أثبت المشروع أنّ نظام سداد القروض بنسبة 100% يضمن الاستمرارية بحيث أنّ رأس المال المتوفّر يصبح قابلاً للتوزيع على عدد كبير من المستفيدين دون أن يقع استفادته في مدّة وجيزة. كما أنّ نسبة السداد التي تحقّقت تدلّ على أنّ المرأة تلعب دوراً قيادياً في إدارة اقتصاديات الأسرة.
2. لقد أبرز المشروع النّجاعة العالية لدى المرأة الريّفية في الإنجاز والإدارة الجيّدة، شرط أن يتوفّر لها الدّعم الأساسي وتممية القدرات اللاّزمة لإدارة المشاريع. كما أدّى الانخراط المباشر للمرأة إلى دعم نجاعة المشروع وديمومته.
3. لقد تمت البرهنة على أن للمشروع تأثيرات إيجابية ومنافع فورية للجماعات المحليّة وخاصة على مستوى الأسرة. وتجلّى ذلك أساساً في تأمين موارد مائيّة دائمة ومتجددة في منطقة تمتاز أساساً بندرة المياه.
4. لقد دعمّ نظام الإقراض القابل للتجديد، إضافة إلى صهاريج الماء، قطاع تربية النحل وكذلك إنشاء تجهيزات لتوليد الطّاقة الشمسيّة. إذ أنّه من المهمّ التنويع وباستمرار في الأنشطة المعاشيّة وذلك لمضاعفة الفائدة المتأنيّة من نظام القروض.
5. إنّ المشاريع التشاركيّة للمحافظة على المياه والتي تعتمد على الجماعات المحليّة تعتبر عاملاً أساسياً لأيّ مجهود يرمي إلى الحفاظ على الموارد المائيّة في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.

#### الباحث:

باتير م. وردام

منسق الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة في بلدان شرق آسيا وشمال أفريقيا IUCN WESCANA

مقره بوزارة البيئة الأردنيّة

ص ب. 140823

عمّان 11814، الأردن

[batir@nets.jo](mailto:batir@nets.jo)

## توغو : إدماج النوع الاجتماعي في تعزيز حفظ الصحة في المدارس (الصرف الصحي)

### التحديات القائمة:

كانت الفتاة "جنثيل ويليكي" البالغة من العمر 15 عاما، وهي من قرية "يفوماني" من مقاطعة شرق مونو في توغو تتردد على المدرسة الابتدائية الوحيدة القريبة من مقر سكنها. وكان على "جنثيل" أن تقوم كل صباح بجلب الماء من النهر البعيد ثم تنظف الفناء الخارجي وداخل كوخها. ثم تضع كمية محدودة من ذلك الماء الذي يميل لونه إلى الحمرة في قارورة من البلاستيك المُرسَل لتحملها معها إلى المدرسة. وهي ستصل متأخرة إلى المدرسة ولكن يجب عليها كذلك تنظيف منضدة المدرّس. ويتعيّن عليها أيضا أن تذهب ثلاث مرات في الأسبوع لجلب الماء من النهر الذي يبعد مسافة كيلومترين عن بيتها ثم تعود إلى الفصل عندما تكون الدروس قد بدأت. وهي تقوم في نهاية كل أسبوع مع صديقاتها بجلب الماء إلى فصلها في المدرسة وتنظيف مكتب المدير خشية العقاب بينما يتسلّى شقيقها بلعب كرة القدم.

وتعكس الطريقة التي تقضي بها "جنثيل" أيامها بعض الإحصائيات العامة عن توغو وعن مقاطعة شرق مونو بصفة خاصة. ففي مقاطعة شرق مونو - وهي إحدى المناطق العشر الأكثر عطشا في توغو - لا تتوفر مياه الشرب سوى لـ10 بالمائة من السكان مقارنة بمعدل 51% على مستوى البلاد. وفي حين لا تتوفر سوى لخمسائة بالمائة من السكان إمدادات مياه شرب بواسطة قنوات إلى بيوتهم يحصل 27 بالمائة منهم على مياه الشرب من آبار غير محمية و19 بالمائة منهم من الأنهار. ولا تتوفر سوى لاثنتين في المائة من سكان شرق مونو إمكانية الاستفادة من الصرف الصحي في البيوت. ويستخدم الرجال عادة الغابات المجاورة بينما تسير النساء نحو المزارع البعيدة لقضاء الحاجات البشرية.

وقد سعت مؤسسة مشروع توغو، وهي منظمة غير حكومية دولية إلى حلّ مشكلة انعدام مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي في قرية الفتاة "جنثيل" وفي قرينتين أخريين مستخدمة في ذلك رؤية تراعي متطلبات النوع الاجتماعي. ولكنّ المراحل لم تلبّ احتياجات الجميع وانتهى بها الأمر إلى الإهمال وعدم الاستعمال وقد "دفعت الفتيات الثمن باهظا" على حد تعبير أحد المدرّسين. وقد سعت مؤسسة مشروع توغو كذلك إلى الحصول على الدعم من شبكة "كريبا" CREPA العاملة في إفريقيا (المركز الإقليمي من أجل إمدادات مياه عذبة ومرافق صرف صحي قليلة الكلفة) من أجل تعريف مواطن القصور في المشروع الأصلي وتصحيحها في إطار مشروع نموذجي. وقد أمكن لها تعريف المشاكل الكامنة وراء ذلك القصور والمتمثلة في انعدام الاستشارة وانعدام الرؤية المراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي.

## البرنامج/المشروع

على ضوء المشاكل التي تم تعريفها في خصوص مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي الأصلي لفائدة المدارس قامت مؤسسة "كريبا" بتشجيع مشاركة كافة السكان القرويين في تصوّر المشروع النموذجي. وبقي ثلاثة من المنسّقين المحليين داخل القرية لمدة ستة أشهر وأقاموا علاقات حميمة مع أهالي القرية وعرضوا المشروع على كافة الأطراف الفاعلة. وقد شمل عملهم زيارات للبيوت والدعوة إلى مستوى عال من مشاركة الطلّاب والطالبات وكذلك المدرّسات والمدرّسين وتشخيص الوضع على صعيد إمدادات المياه والصرف الصحي في المدارس من أجل رصد المشاكل القائمة من حيث قواعد حفظ الصحة والصرف الصحي.

وقد تم بالاعتماد على تلك المساهمة إقرار برنامج عمل لتعزيز حفظ الصحة من قبل المدارس والقرى. وتم عرض المشروع النهائي والمسؤوليات المتقاسمة المترتبة عنه على "الجمعيات العامة" للقرى لغرض إبداء الرأي والمصادقة.

وقد قام المشروع بتوفير مرافق إمدادات مياه وصرف صحي وكذلك موارد تعليمية لكل قرية ومدرسة. وشمل ذلك الإجراءات التالية :

- تركيز مضخة يدوية في كل مدرسة.
- تشييد مرحاض صحي للفتيات.
- إقامة حوض لغسل اليدين.
- إقامة مصبّ للقمامة والفضلات.
- توفير وعاء بلاستيكي لماء الشرب في كل فصل دراسي.
- توفير عدد تعليمية ملونة تتماشى مع الظروف المحلية في كل مدرسة.

ولغرض ضمان النجاح والاستمرارية للمشروع أنشئت لجنّتان في كل قرية، وهما على التوالي:

- لجنة المياه وتتولى إدارة الأموال والصيانة وتصلّح المعدّات.
- لجنة الصحة المدرسية وتتولى مراقبة كافة المعدّات والتجهيزات وتسهر على حفظ الصحة.

وتتكون لجنة الصحة المدرسية من أعضاء من بين المدرّسين والتلاميذ يتم اختيارهم بشكل يضمن توازن النوع الاجتماعي. وقامت لجنة الصحة المدرسية بتنفيذ مهمّتها من أجل إحداث تغيير حيث يطرد كل التلاميذ غير المراعيين لقواعد النظافة إلى منازلهم ويطلب من كل التلاميذ الذين لا يغسلون أيديهم أن يغسلوها ويتم معاقبة التلاميذ غير المراعيين لقواعد النظافة.

## النتائج

### توليد الدخل

- من خلال بيع الماء الذي يعتبر مقدّساً: لم تكتسب المدارس فقط وضعا يمكنها من تغذية الحياة وإنما أصبحت كذلك تولّد الدخل. وقد وفرت لجان المياه الثلاث مبلغ 182,000 فرنك سي.اف.أ (حوالي 330 دولار أميركيا)، و
- يتوفر للنساء الآن وقت أكبر لمزاولة أنشطة مولّدة للدخل.

### الأثر على الصحة

- أصبح القرويون يدركون الآن أن مصدر العديد من الأمراض هو الماء غير النظيف والصرف الصحي غير الملائم،
- تحسنت صحة المجتمع المحلي ولاسيما بالنسبة للأطفال المتردّدين على المدارس وانخفضت معدّلات الغياب الدراسي الذي غالبا ما يكون بسبب المرض.

### الأثر على مساواة النوع الاجتماعي

- يستطيع العديد من الناس تعريف مصادر اختلال التوازن على صعيد النوع الاجتماعي.
- تم تمكين النساء وقد أصبحن يرغبن الآن في تنظيم نقاشات عامة لمعالجة مسائل لامساواة النوع الاجتماعي.

### الأثر على المجتمعات المحلية

غيّر أفراد المجتمع المحليّ سلوكهم نحو تبني ممارسات مراعية لقواعد حفظ الصحة في التعامل مع الماء والغذاء والفضلات.

أصبحت توجد الآن علاقات اجتماعية أقوى بين الجماعات العرقية الثلاث في "آغان".

## العوامل الأساسية للنجاح

أدت معالجة حالات اختلال التوازن في النوع الاجتماعي بين التلاميذ والتلميذات وضمان مشاركة المجتمع المحلي بأكمله إلى تأثيرات تتجاوز بكثير النتائج الفورية. وقد ازداد على سبيل المثال اعتداد الفتيات بأنفسهن وأصبحن يلقين الاحترام كقائدات. وتقوم لجنة الصحة المدرسية المتوازنة على صعيد النوع الاجتماعي بمراقبة المعدات والتجهيزات وتسهر على حفظ الصحة.

## العقبات الرئيسية

- ضعف التقاليد الصحية ورداءة مرافق الصرف الصحي.
- ضعف إمكانية الاستفادة من الماء النظيف.

## الآفاق المتاحة والاستدامة وقابلية التحويل

رسّخت مبادرة "كريبيا" ومؤسسة مشروع توغو في المجتمعات المحلية الاعتقاد بأن إدراج النوع الاجتماعي يساهم في إنجاح أي مشروع. وقامت مبادرة "كريبيا" ومشروع توغو بتوقيع عقود حول مشاريع مماثلة في مناطق أخرى من الطوغو.

## معلومات أخرى

- الاتصال بالباحثة :  
سينا أوكا [yvetogo@hotmail.com](mailto:yvetogo@hotmail.com)
- للاستعلام حول مشروع الطوغو : [www.plantogo.org](http://www.plantogo.org)
- للاستعلام حول "كريبيا" [المركز الإقليمي من أجل إمدادات مياه عذبة ومرافق صرف صحي قليلة الكلفة] :  
<http://conference2005.ecosan.org/abstracts/a2.pdf>

## المصدر:

مكتب المستشار الخاص لقضايا النوع الاجتماعي وترقية المرأة: النوع الاجتماعي والمياه والصرف الصحي، دراسات حالة حول أفضل الممارسات. نيويورك، الأمم المتحدة (تحت الطبع).

## الخصوصية في أوروغواي تثير موجة من الاحتجاجات<sup>1</sup>

**بقلم:** خوان بيرهاو عن جمعية مديري رابطة موظفي المشاريع الصحية الحكومية (FFOSE) وكارلوس سانتوس، عن جمعية أصدقاء الأرض الأوروغواي (REDES)

تقود النساء في مجتمعين محليين متباينين في الأوروغواي على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي معارك مختلفة ضدّ عدو واحد وهو خصوصية المياه.

ولم يكن الماء في مقاطعة مالدونادو يمثل مشكلة إلى حين أن تمّت خصصته في عملية لقيت مقاومة شعبية شديدة وافنقرت منذ البداية للإستشارة الشعبية الفعلية ولم تدعمها سوى الصناعة الفندقية وكبار مالكي الأراضي والحكومة المركزية، وقد إتخذ قرار خصوصية المياه في مقاطعة مالدونادو من قبل السلطات المسؤولة عن إدارة المياه (إدارة المشاريع الصحية الحكومية OSE) والبلدية المحلية (مجلس بلدية مالدونادو - IMM). وقد اتبع قرار الخصوصية في البداية مع ذلك سياسة الفرع التنفيذي التي تمّ وضعها من خلال إتفاقيات مبرمة مع مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF).

وقد إشتراك شركتان في عملية الخصوصية: ففي مدينة مالدونادو كانت الشركة الخاصة العاملة في القطاع هي شركة "أوراغوا" URAGUA (وهي فرع للشركة الإسبانية "مياه بيلباو" Aguas de Bilbao) أما في المنطقة الساحلية (على ساحل الأطلنطي) كانت الشركة الخاصة العاملة في القطاع هي شركة "مياه الساحل" Aguas de la Costa (وهي فرع للعاملق المتعدد الجنسية "السويس" Suez).

وتتكوّن غالبية السكان في مالدونادو من العمّال بينما المنطقة الساحلية يسكنها في الغالب الأثرياء والسياح مالكي الأراضي (الذين يعيشون هناك ثلاثة أو أربعة أشهر أثناء الصيف).

ونتيجة للاختلافات بين هاتين الفئتين من السكان كانت ردود الفعل حول عملية الخصوصية مختلفة نوعا ما. فقد تركّزت تطلّعات السكان في المنطقة الساحلية على نوعية الماء وسعره. وكان شعار منظّمت الأحياء في تلك المنطقة "نعم للماء

<sup>1</sup> صدرت دراسة الحالة هذه عن مرصد الغذاء والمياه. وقد نشرت إصدارات سابقة من دراسة الحالة هذه من قبل مؤسسة "المواطن العام" Public Citizen والمنظمة النسائية من أجل البيئة والتنمية (WEDO) في دراسة بعنوان "تغيير وجهة التدفق: دليل موارد نحو النوع الاجتماعي والحقوق وخصوصية المياه" (نوفمبر 2003: [www.wedo.org](http://www.wedo.org)). وقد استنسخت هنا من صفحة الواب الخاصة بمؤسسة "المواطن العام" على الموقع: <http://www.citizen.org/cmep/water/gender/articles.cfm?Id=10796>

ولا للسرقة" أما في المنطقة الأكثر فقرا في مالدونادو فقد تركّز عمل منظمات الأحياء على المقاومة من أجل الدفاع عن قنوات المياه العامّة.

وقد سبق مدّ القنوات العمومية في المجتمع المحليّ في مناطق مختلفة عبر البلاد من قبل وزارة المياه والصرف الصحي العام (المشاريع الصحية الحكومية) لضمان توفير مياه الشرب في المناطق التي تفتقر لتوصيلات المياه بالقنوات إلى البيوت. وتتحمل البلديات تكلفة قنوات المياه العمومية (التي تتولّى مسؤوليتها إدارة المشاريع الصحية الحكومية). وقد كان أوّل ما قامت به الشركتان الخاصتان العاملتان في القطاع في كلتي منطقتي مالدونادو هو إزالة قنوات المياه العامّة. وقد كان ذلك في إطار إستراتيجية تهدف إلى جعل الأهالي يدفعون الرّسوم الباهظة التي تطلبها الشركتان الخاصتان لتركيب توصيلة المياه إلى البيوت. وقد عملت الشركتان الخاصتان في المناطق الساحلية على إزالة قنوات المياه العامّة بدون أي مشاكل تذكر ولكن المواطنين في المناطق الفقيرة كانوا غير قادرين على دفع رسوم توصيلة المياه وأصبحوا يواجهون خطر فقدان خدمات الإمداد بالماء.

واعتمدت الحلول المتّخذة من قبل السكان في المنطقتين إلى حد ما على أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية. فقد قام بعض السكان في المناطق الأكثر ثراء بحفر آبار ارتوازية خاصّة بهم (مع بعض الدرجة من انعدام الأمان ذلك أنّ النصوص القانونية حول التزوّد الذاتي بالماء تفتقر للوضوح) بينما إختار آخرون تطوير منظومة لتجميع مياه الأمطار كمصدر رئيسي للتزوّد بالماء. وفي كلتا الحالتين تأتي النّساء في المقدّمة كمسؤولات عن توفير إمداد بالمياه في المتناول. وقد تطلب كلّ من إستخدام الآبار وتجميع مياه الأمطار عملا إضافيا بين النّساء والرّجال. إلا أنّ صيانة وتنظيف خزانات مياه الأمطار ظلّ عملا موكلا بصفة رئيسية للنّساء. وفي الحالات التي لا تتوفّر فيها كمّيات كافية من الماء والتي يتعيّن فيها جلب الماء من مناطق أخرى فإنّ ذلك العمل يوكل بصفة رئيسية للنّساء والأطفال.

وكانت ردود الفعل مختلفة في المناطق الأكثر فقرا في مدينة مالدونادو. وأبدت النّساء مقاومة ضارية إزاء إزالة قنوات المياه العمومية. وفي حي سان أنطونيو الثالث الواقع في شمال مدينة مالدونادو تمّ الإعلان عن إزالة قنوات المياه العمومية تقريبا بمجرد تولّي الشركة الخاصّة مهامّها. وقد نجحت لجنة الحيّ في سان أنطونيو التي تديرها نساء بالأساس والتي قدّمت أعمالا قيّمة للمجتمع المحليّ طوال حوالي عشر سنوات في التأثير على السلطات المحليّة من أجل الإبقاء على الحنفيّة العمومية وتواصل إمداد الماء للحيّ على الرّغم من أنّ تكلفة الخدمة تتحملها بلدية مالدونادو (مجلس بلدية مالدونادو IMM).

وتعيش في إقليم سان أنطونيو الثالث حوالي 90 أسرة ترأس 60 بالمائة منها نساء. ولا تزوّد قنوات المياه العمومية الموجودة في الحي ماء الشرب لتلك الأسر فحسب وإنّما كذلك إلى أحياء واقعة في أقاليم أخرى أزيلت فيها قنوات المياه العمومية أو قطعت فيها توصيلات الماء إلى البيوت نتيجة عدم قدرة السكّان على دفع أسعار الماء الباهظة.

وتقوم "تورما بيننين" وهي إحدى النساء الأعضاء في لجنة حي سان أنطونيو وناشطة في المجال الاجتماعي بدافع الظروف القاسية التي تعيشها في حياتها الخاصة بإدارة برنامج غذاء لفائدة أطفال الحي. وقد علّقت بأن الكثير من الناس يعتمدون على قنوات المياه العمومية الموجودة في المجتمع المحلي وأنه ورغم وجود قنوات المياه العمومية في المجتمع المحلي إلا أنه تزال هناك العديد من مشاكل الأمراض المنتقلة عن طريق الماء والمتصلة بقواعد حفظ الصحة نتيجة إنعدام ماء الشرب. ولكنها أقرت مع ذلك بأنها لم تتفطن لأهمية تركيز تلك القنوات العمومية إلى حين أن علمت من الشركة الخاصة بأنهم يعتزمون غلقها نهائيا.

ومن هنا فقد توصلت نساء المجتمعات المحلية إلى تنظيم مبادرة رسمية للمدّ بالقنوات إنطلاقا من قناة المياه العمومية نحو بيوت أخرى. وقد نجح المجتمع المحلي بالتالي في إدارة مياهه الذاتية. ولكن نتيجة إنعدام الموارد فإن نوعية الخدمة ظلّت ضعيفة للغاية. إذ أصبحت الخدمة التي تقدّمها شركة المياه تنتهي عند قناة المياه العمومية ويتحتم على أهالي الحي تنظيم أنفسهم من أجل ضمان أن يتزوّد كافة الأجوار بالمياه.

وتؤكد الأمثلة الواردة حول أحياء مدينة مالدونادو وحول الأوضاع السائدة في مناطق الساحل ضرورة إدراج الرؤية ذات الصلة وحقيقة إحتياجات القطاعات الأكثر تأثرا بشكل مباشر وعاجل بالتغيرات الحاصلة على صعيد إدارة المياه وذلك قبل تخطيط أي مسارات خوصصة من هذا القبيل. فعندما تناقش سياسات خوصصة المياه يصبح من الضروري على صانعي القرار معالجة مسألة إمكانية الإستفادة من الماء بشكل عادل وكذلك مسألة ما يمكن أن يشكل إمكانية إستخدام ذلك المورد بشكل مستديم.

## غواتيمالا: تلبية إحتياجات النساء والرجال من الماء في تنظيم خط تقاسم المياه على نهر النارانخو

### التحديات القائمة

يقع مستجمع مياه الأمطار الخاص بنهر النارانخو بين مقاطعتي "سان ماركوس" و"كينزالتينانغو" في غواتيمالا. وقد كانت المياه في هذا الموقع غزيرة ونقية إلا أنّ الخطّ العلوي لمستجمع الأمطار أصبح الآن يشكو الندرة والتلوّث في المياه التي يوفرها : وتبرز لدى المجتمعات المحليّة التي كانت تعتمد على ماء مستجمع مياه الأمطار المذكور تشكيلة متنوّعة من إحتياجات المياه تختلف بين الرجال والنساء وبين المجتمعات المحليّة الحضرية والريفية. وعلى سبيل المثال فإنّ الرجال يستعملون الماء في أغلب الأحيان في سقاية حيواناتهم وأعمال الرّي والبناء بينما تحتاج النساء للماء في الأغراض المنزليّة مثل الطبخ والتّظيف والغسيل. وتبذل النساء كذلك الكثير من الوقت ومن الجهد يوما بعد يوم في جلب كمّية الماء التي يحتجن إليها. وقد ولدت هذه الإحتياجات المختلفة صراعات تتجاوز إلى حد بعيد القدرة المؤسّساتيّة المحليّة وكذلك آليات فضّ النزاعات التقليديّة. وقد أدت إلى بروز عدّة مشاكل أمام السلطات المحليّة والقيادات فيما يتعلّق بالحالة الراهنة للوائح القانونيّة وتطبيقها في مجال إدارة المياه.

ولكي يحسّن الرجال والنساء في المجتمعات المحليّة من إمكانيّة إستفادتهم وتحكّمهم في الماء فإنّهم يحتاجون إلى التّظيم بشكل يمكنهم من تدبير الأموال اللاّزمة لإقامة مشاريع أهليّة وبيئيّة منتجة وكذلك إلى الدّفاع عن إحتياجاتهم على مستوى صنع القرار البلدي. ويتمثّل جزء أساسي من هذه العمليّة في جعل النساء مشاركات على قدم المساواة في تعريف وتمثيل مصالح واحتياجات المجتمعات المحليّة.

### البرامج/ المشاريع

مؤسّسة سولار هي منظرمة إيمائيّة خاصّة في غواتيمالا تعمل على تعزيز خلق قدرات اجتماعيّة بين كافّة الفاعلين من أجل الإدارة المستديمة للموارد الطبيعيّة المتجدّدة. وتعدّ النساء ضمن نموذج تلك المؤسّسة مشاركات على قدم المساواة في الطرق المدرجة للنوع الإجماعي والإشراكيّة التي تعزّز العدالة والفعاليّة في إدارة الموارد المائيّة.

وقد أطلقت مؤسّسة سولار في العام 2002 مشروعا يمتدّ على مدى ثلاث سنوات بدعم من الوكالة الهولنديّة للتّمية الخارجيّة NOVIB (أوكسفام هولندا) لتعزيز السلم الاجتماعيّة من خلال إقامة علاقة أكثر إستمراريّة بين الموارد والمجتمع المحلي. ويلقى ذلك المشروع الدّعم من قِبل عدّة منظمات غير حكوميّة دوليّة ومحليّة ويركّز على حقوق وواجبات المستعملين ومقدّمي الخدمات والسلطات العامّة المحليّة. ويعمل من خلال إجراء أبحاث حول أنساق استعمال

المياه وتدريب السلطات البلدية والقيادات الشعبية ودعم مسارات التخطيط والتنظيم الإجتماعي بحيث تقوم القيادات والسلطات المحلية بتطوير وتنفيذ خطط مشتركة من أجل الإدارة المستدامة لتلبية إحتياجات المجتمعات المحلية.

## النتائج

- **الاجتماع حول هدف أوحده:** قبل انطلاق المشروع عمل الناس بصفة منفردة وركزوا على مصالحهم الذاتية. وكافحوا طويلا من أجل تأمين موارد المياه. أما الآن فقد تم بعث 10 جمعيات شرعية تضم 74,000 رجلا وحوالي 78,000 امرأة من المنتفعين. وتكرس تلك الجمعيات جهودها في تعزيز الإستراتيجيات الإجتماعية من أجل تحسين الإدارة المندمجة للموارد المائية.
- **التدريب والتبصير والتوعية ومشاركة الرجال والنساء:** قدّم المشروع دورات تدريبية وتوعوية في المجتمعات المحلية. وعبر الناس عن إهتمامهم بمساري التدريب والتنظيم. وقد شملت مواضيع ورش العمل العناية بالبيئة ومستجمعات مياه الأمطار وإعادة التشجير وتكافؤ النوع الاجتماعي وفضّ النزاعات والتنظيم. وأصبح الناس الآن أكثر إنفتاحا على أفكار ومشاكل وإحتياجات الآخرين. وتمثّل النساء 51 بالمائة من أعضاء الجمعيات الأهلية وتتواجد العديد من النساء ضمن مجلس الإدارة. وهنّ بذلك يضربن مثلا للنساء الأخريات في مجتمعاتهنّ الأهلية.
- **التأييد في السياسة المائية:** ما تزال مشاكل المياه والإحتياجات من المياه قائمة ولكن الناس أصبحوا الآن أكثر تنظيما. وكننتيجة لعملهم التأييدي أصبحت مشاكل المياه الآن في المجتمعات المحلية الريفية والمنعزلة تؤخذ أكثر فأكثر بعين الإعتبار من قبل البلديات.
- **توليد الدخل:** بدأت الجمعيات تمتلك بعض الأموال، وهي تستخدمها الآن في بعض المشاريع البيئية والأهلية الإنتاجية الصغرى مثل البيوت الخضراء. وتوفّر تلك المشاريع الموارد اللازمة للإستمرار في مشاريع أخرى تمكّن الجمعيات من تلبية إحتياجات عدد أكبر من الناس.

## العوامل الأساسية للنجاح

### إنشاء جمعيات أهلية:

- تناولت الجمعيات بالدرس بصفة خاصة إحتياجات الرجال والنساء من الماء في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية على حد سواء، و
- مثّلت النساء ما يزيد عن 50 بالمائة من الأعضاء واشتركن بفعالية في تلك الجمعيات.

### إدماج النوع الاجتماعي:

- أخذت مختلف احتياجات النساء والرجال من الماء بعين الاعتبار.
- تمت تنمية الوعي بأن النساء هن المستعملات الرئيسيات للمياه وبالتالي فهن يحتجن إلى المشاركة؛
- شاركت النساء في مسارات التقييم وصنع القرار وكذلك في المشاريع البيئية المحلية المولدة للدخل؛ و
- يتم تمكين النساء من خلال جعلهن يتحكمن في دخلهن

#### المسارات الإشرافية:

- المجتمع المدني يرسم السياسات المائية البلدية؛
- تشكلت أول جمعية للبلديات من أجل الإدارة المندمجة للموارد المائية في غواتيمالا؛ و
- تم اتخاذ إجراءات مشتركة من قبل البلديات والمجتمع المدني في خصوص الموارد المائية.

#### العوائق الرئيسية:

لم تكن في البداية مهمة جمع شمل الناس بالأمر الهين. وقد كان من الضروري إطلاق حملة إعلامية وتعليمية عامة باللغة المحلية من خلال بث المعلومات عن طريق الإذاعة والمعلقات الحائطية والمنتديات العامة والعربات ومضخات الصوت. وأصبح الناس في النهاية يبدون رغبة في الاجتماع ومناقشة مسألة مستجمع مياه الأمطار.

#### النظر إلى الأمام \_ الإستمرارية وقابلية الانتقال

الدروس المستفادة : سيستمر تعليم المجتمع المحلي حول المياه والبيئة والأدوار المجتمعية في تعزيز التغيير الإيجابي على مستوى المجتمعات المحلية في كافة أنحاء المعمورة. وحسب تعبير عضو المجتمع المحلي السيدة يولاندا بيريز راميريز:

" لقد تعلمنا الكثير من هذا المشروع. فقد تلقينا التدريب حول العمل ضمن جمعية وفي مشاريع مولدة للدخل ووسط البيئة. والآن نحن نمثلك أحد البيوت الخضراء حيث ينمو نبات الفلفل بفضل مياه الامطار. وهذا يدرّ علينا دخلا: وقد تعلمنا كذلك كيف نستخدم الماء بطريقة فعّالة. وتعلمنا علاوة على ذلك أنه يتعين علينا إعادة التشجير كلما قطعنا أشجارا لكي نتمكن من الحصول على كمية كافية من الماء من أجل العيش. وقد كان كل ذلك بالنسبة للنساء تجربة على غاية من الأهمية لأنها المرة الأولى التي يتم فيها إشراكنا في عملية تنظيم وأصبح الناس الآن يصغون إلى مشاكلنا. ولقد منحنا ذلك الكثير من الخبرة والتجربة وأصبح الآخرون يتوقون إلى السماع عنها"

## معلومات أخرى

- إتصوا بالباحثة: ليونتين فان دين هوفر: Leontine van den Hooven:  
[lvdhooven@fundacionsolar.org.gt](mailto:lvdhooven@fundacionsolar.org.gt)
- بالنسبة لأي معلومات حول مؤسسة سولار:  
[www.fundacionsolar.org.gt](http://www.fundacionsolar.org.gt)  
[solar.nmsu.edu/funsolar/eng\\_index.shtml](http://solar.nmsu.edu/funsolar/eng_index.shtml)
- بالنسبة للمعلومات حول دور الوكالة الهولندية للتنمية الخارجية (NOVIB) في غواتيمالا:  
[www.novib.nl/en/content/?type=article&id=5754&bck=y](http://www.novib.nl/en/content/?type=article&id=5754&bck=y)

## المصدر

مكتب المستشار الخاص حول مسائل النوع الاجتماعي ومدى التقدم الحاصل بالنسبة للنساء، النوع الاجتماعي والماء والصرف الصحي: دراسات حالة حول أفضل الممارسات. نيويورك الأمم المتحدة (تحت الطبع)

## باكستان: من خلف الحجاب إلى المشاركة

تبيّن هذه الحالة ما يلي :

- يمكن للنساء أحياناً تقديم حلول أكثر عملية على صعيد إدارة المياه.
- يمكن أن يؤدي إشراك المرأة إلى تفعيل تنمية المجتمع المحلي.
- يمكن التغلب على معارضة الزعماء التقليديين في المجتمع المحلي من خلال جهد متأن من أجل إدماج النساء.
- يمكن أن يؤدي النجاح المعتمد على إشراك النساء إلى إحداث تغييرات على مستوى السلوكيات والمواقف لدى النساء والرجال على حد السواء.

تتبع النساء شكلاً صارماً من أشكال فرض النقاب في قرية هوتو من مقاطعة بالتستان. ولا يسمح لهنّ بمقابلة الناس وخاصة الرجال من خارج المجتمع المحلي. وعلى الرغم من أنهن يتولين الجانب الأكبر من المسؤولية في توفير الماء للأسرة وفي بعض أعمال الري إلا أن الرجال ينفردون بصفة تقليدية بمسؤولية اتخاذ القرارات التي تهتم إدارة الموارد المائية.

وفي قرية هوتو يمتلك المجتمع المحلي نفسه المياه ويتولى إدارتها. وإلى غاية العام 1994 كان كبار القرية هم الذين يتولون مسؤولية إدارة المياه وضمان أن يحصل كافة أفراد المجتمع المحلي على حصة متساوية. إلا أن هذا التنظيم التقليدي كان يفتقر للتجهيزات اللازمة للتعامل مع إدارة التكنولوجيات الجديدة والهياكل المؤسسية الضرورية لتحسين إمدادات المياه.

وقد توجه إلى القرية فريق أبحاث عمل إشراكية (PAR) في العام 1994 وعرض مساعدته على تحسين منظومة القرية في إدارة المياه. وظلّ رجال قرية هوتو سنة كاملة لا يسمحون لأعضاء الفريق بمقابلة النساء. إلا أنه وبعد مسار طويل من الحوار تمّ السماح للمرأة العضو في فريق أبحاث عمل إشراكية (PAR) بمقابلة النساء. وأمكن للنساء في النهاية المشاركة في الحوار حول مياه الشرب.

وقالت النساء حينئذ: "لا نعلم أي شيء حول الاجتماع". فالرجال لم يخبرونا عن الاجتماع باستثناء أنهم قالوا لنا أنه يمكننا القدوم. وفي كافة الأحوال فإن ما يفترض أن نقوم به في الاجتماع بل ومشاعنا كلها أمور من مشمولات الرجال وليس من مشمولاتنا نحن النساء".

وقد برزت عدة صعوبات. فقرية هوتو ممتدة وشاسعة وتتضمن تقسيمات داخلية عديدة. إنها قرية تتكون من 180 أسرة وتنقسم إلى خمس محلات حسب الانتماء العائلي أو الفئوي. وشرع الزعماء التقليديون في النهاية في كل محلة في تنظيم لجان مياه على مستوى كل محلة تتولى مسؤولية الاتصال بالأسر على حدة. وأنشئت كذلك لجان نسائية منفصلة في مراكز المحلات.

وأصبح الأعضاء الأصغر سنا والأكثر تعليما في المجتمع المحلي في النهاية على رأس تلك اللجان إذ أن القيادة التقليدية انتهت بها المطاف إلى أن تعترف بأن الأشخاص الأكثر تعليما هم الأكثر استعدادا لتولي تلك المسؤوليات.

وقد شكّل ذلك بداية القيادة التقليدية في منح صلاحيات لأشخاص آخرين وهو أمر لم يكن من الهين عليها القيام به. وتم بذلك تعيين عضوين من كل لجنة في لجنة "باني كاي" أوسع (من اللغة الأردنية وتعني "لجنة المياه") لتنسيق أنشطة المنظمات على مستوى كل محلة.

## الرجال يقبلون مقترحات النساء

سمح الرجال في النهاية لزوجاتهم بالمشاركة في اجتماع مشترك من أجل وضع استراتيجيات لحل مشكلة ماء الشرب. واقترح الرجال تمديد قنوات التوزيع الخاصة ببرنامج حكومي قديم للإمداد بالماء لكي تشمل كافة الأسر في المناطق التي لم تبلغها خدمات إمدادات المياه.

ولكنّ النساء قدّمن اقتراحا معارضا. وكان ما يحتجنه هو خزان ماء يشيّد فوق أرض غير مستغلّة يزود الماء أولا للقنوات العامة غير العاملة في الوقت الراهن وتساءلن عن الجدوى من مدّ قناة جديدة بينما القناة الموجودة لم تستخدم بعد. وكان ذلك الحلّ الذي اقترحته أقلّ كلفة اقتصادية وبالتالي فقد تبنّاه المجتمع المحلي.

وقد شكّل ذلك الاقتراح تغييرا كبيرا في طريقة التفكير السائدة في القرية. فقد كانت النساء قبل ذلك غير فاعلات في موافقهن بشأن تحسين وضع إمدادات مياه الشرب بينما كان الرجال لا يبذلون أي اهتمام بالمسألة باعتبار أن العمل المتصل بتوفير مياه الشرب للأسرة "ليست مسألة تخصهم". وأصبحت النساء الآن مشاركات أكثر فعالية ولاحظن أنه حصلت تغييرات كبيرة على طريقة عيشهن.

وقالت إحداهن "لم نعد الآن نتحمل عبء جلب الماء". "يمكننا البقاء في البيت ورعاية أطفالنا". وأصبحن يشعرن كذلك أنهن قادرات على قضاء وقت أكبر للاهتمام بقواعد حفظ الصحة الشخصية. إذ تقول إحدى النساء الأعضاء في لجنة المياه: "نحن نغسل الملابس الآن في الماء بما أن الماء متوفر من منظومة "تولكا" (المياه)".

وأصبحت أولئك النساء الأعضاء يقدّمن طلبات جديدة بالنيابة عن نساء أخريات في المجتمع المحليّ مثل طلب تلقي التعليم حول قواعد حفظ الصحة، ويقمن بأنفسهنّ باختيار المواضيع التي يبدون اهتماماً أكبر في تعلّمها. ويولين اهتماماً بتخزين الماء وعناية بقواعد حفظ الصحة الشخصية ويشعرن بازدياد معرفتهن وفهمهن حول انتقال الأمراض.

وأخذت نساء لجنة المياه على عاتقهنّ بعدنّذ مسؤولية جمع الأموال لإنشاء صندوق تشغيل وصيانة منظومة المياه في مجتمعهن المحليّ. وانتقلن من بيت إلى بيت لتحصيل مبلغ 10 روبية من كل بيت. وقد شكلت تلك الأموال القاعدة لإنشاء الصندوق. واليوم تقوم النساء أعضاء لجنة المياه باستكشاف سبل أخرى لدعم الصندوق بدلا من تحصيل الأموال من كل بيت. وأصبح لديهنّ شعور قوي بأن الأسر في قرية هوتو على درجة كبيرة من الفقر ولا يمكنهن تقديم مساهمات مالية بصفة منتظمة.

وتفسّر رئيسة لجنة المياه المسألة قائلة : "سنجمع كيلو غراما واحدا من نوى المشمش من كل أسرة". وهذا سيكون من السهل على كل أسرة لأنّ كلّ أسرة تمتلك أشجار المشمش ومن جهتنا نحن (أعضاء اللجنة) فإننا سنبيع نوى المشمش وتذهب عائدات البيع إلى الصندوق".

ولعلّ أهمّ تأثير حاصل يكمن في أنّ النساء يطالبن بالتعليم لبناتهنّ

وتقول إحدى النساء أعضاء لجان المياه "تمنيت لو تحصلت بناتي على التعليم" لكن لم تكن هناك مدارس في القرية عندما كنّ صغيرات. ونحن نعلم أن البنات كبيرات السن لن يستطعن الالتحاق بالمدرسة ولذلك فنحن نرسل الآن بناتنا الصغيرات إلى المدارس. ولا نريد لهنّ أن يلقين نفس مصيرنا بل نريد لهنّ حياة أفضل بكثير من حياتنا نحن".

وفي العام 1998 فتحت مدرسة جديدة أبوابها في قرية "هوتو" وأصبحت ترسل إليها البنات للدراسة.

## اعتماد المقاربة لقرى أخرى

وجدت النتائج المحققة أثرا قويا لها لدى القيادات التقليدية وعلّق الشيخ علي أحمد وهو القائد التقليدي في قرية هوتو على الأمر قائلا: "إن مشروع مبادرة أبحاث عمل إشراكية ساعد المجتمع المحليّ على حلّ المشكلة الأكبر التي كانت ذات مرة يستحيل التفكير فيها. وقد تعلّمنا كيف ننظّم مواردنا ونجمّعها من أجل إحكام استغلالها".

وعندما زار القرية الشيخ آغا صاحب وهو أحد القيادات التقليدية ويعيش خارج القرية واكتشف أن الأسر تستعمل ماء الحنفية وأن الأهالي أنفسهم قد حلّوا مشكلتهم المتمثلة في الماء قام بتأسيس منظمة تسمى منظمة المنتصر تهدف إلى اعتماد نفس المقاربة لقرى أخرى وتطبيقها على مسائل أخرى في تنمية المجتمعات المحليّة.

## المصدر:

غير معروف. وإذا كان القارئ يعرف مصدر دراسة الحالة هذه فالرجاء إفادتنا بذلك.

## الماء للمدن الكبرى الإفريقية : شراكة بين برنامج مستوطنات الامم المتحدة (UN -HABITAT) واتحاد النوع الاجتماعي والماء

### الخلفية

عمل برنامج مستوطنات الامم المتحدة (UN-HABITAT) وهو وكالة الأمم المتحدة المكلفة بتطوير المستوطنات البشرية المستدامة اللاتقة اجتماعيا والمراعية للبيئة منذ العام 1999 على مساعدة المدن الكبرى في البلدان الإفريقية من خلال برنامج الماء للمدن الإفريقية الكبرى (WAC) وذلك من أجل تحسين قطاع إدارة المياه والصرف الصحي.

ويهدف برنامج الماء للمدن الإفريقية الكبرى (WAC) إلى المساهمة في بلوغ مستهدفات المياه والصرف الصحي لأهداف التنمية للألفية. وتتمثل صدارة أولويات البرنامج في تقليص أزمات المياه في المدن من خلال الإدارة الفعالة والمجدية للطلب على المياه وبناء القدرات من أجل تقليص الأثر البيئي للتوسع العمراني على موارد المياه العذبة وتنمية الوعي وتبادل المعلومات حول إدارة المياه وحفظها.

وقد تأسس اتحاد النوع الاجتماعي والماء في يونيو/حزيران 2000 من أجل تعزيز مسار إدماج النوع الاجتماعي كجزء أساسي صلب الإدارة المندمجة للموارد المائية. ويعمل الاتحاد بالتعاون مع صانعي السياسة والكوادر المتخصصة في المنظمات القطاعية وفي المجموعات الأهلية على تطوير مهاراتهم في التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي وفهمهم لمسألة مساواة النوع الاجتماعي والتزامهم بها وكذلك تطوير روابط الشراكة بينهم من "القاعدة" إلى "القمة". ويتطلب ذلك بناء القدرات وتقاسم المعلومات والتدريب على إدماج النوع الاجتماعي وحشد التأييد ونشر الأدوات والطرق التحليلية المراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي وإقامة الشبكات، فضلا عن المبادرات الموجهة نحو تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في الأطر الخاصة.

## أ. مبادرة استراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي

إدراكا منه بالكامل للعبء الملقى على عاتق النساء والأطفال، والتمثل في جلب الماء والتبغات السلبية لرداءة إمدادات المياه في البلدان المشاركة أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفق شراكة مع التحالف من أجل النوع الاجتماعي والمياه (*GWA*) مبادرة إستراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي (*GMSI*) في يناير/كانون الثاني 2005.

وتهدف مبادرة استراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي إلى تسهيل عملية إدماج النوع الاجتماعي على صعيد مرافق المياه والصرف الصحي وذلك من خلال تطوير ضوابط ومعايير مراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي لغرض تمكين الأسر الأكثر فقرا في المدن من سهولة الاستفادة من مرافق ماء صحي وصرف صحي تحترم الكرامة البشرية. وتتطوي مبادرة استراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي على ثمانية مبادئ كامنة، وهي على التوالي:

- مقارنة بحثية اشراكية وذلك بالاعتماد على إدراك أن المشاركة هي عنصر أساسي في الحصول على التعلّم وتنمية الوعي والالتزام السياسي الفعال.
- الخبرة والموارد المحلية وذلك بالاعتماد على فهم أن الخبراء المحليين يمتلكون معرفة أعمق بالحقائق المحلية وبالسياق الذي يحيط بمبادرات البرامج أكثر من سواهم من الخبراء الخارجيين وأنهم سيظلون متواجدين في ذات الموقع الجغرافي. وبالتالي فهم يشكلون موردا بشريا على غاية من القيمة.
- سياق ومعرفة وأوضاع خاصة بكل موقع على حدة وذلك كقاعدة في التحليل من أجل الإعلام والتأثير على السياسة القطرية وعلى الإصلاحات الممتدة على كامل القطاع من أجل ضمان أنها تتجه لمصلحة الناس الفقراء وتراعي متطلبات النوع الاجتماعي.
- تقوية الشبكات القائمة من أجل دعم بناء القدرات المحلية عن طريق توسيع المعرفة وإقامة علاقات شراكة قادرة على تغذية المقاربات متعددة القطاعات.
- مواد تعليمية واتصالية مبتكرة وخلاقة ومفيدة من أجل الدفع بتنمية الوعي وجهود بناء القدرات.
- مسار بناء قدرات مدرج ضمن الاستراتيجية ذاتها من أجل ضمان الحصول على نتائج مستدامة على الأمد الطويل.
- تبادل المعلومات والمقاربات المنهجية وتحليل حسب الوضعية يدرج في عملية تصوّر وتنفيذ استراتيجية مستدامة لإدماج النوع الاجتماعي وخطط عمل على مستوى المدن.
- دعم متابعة في تنفيذ الإجراءات الملموسة. وتقتصر الإستراتيجية فقط على إنتاج خطط يمكن إبرازها كدليل إثبات على إدماج النوع الاجتماعي ولكنها ستغذي كذلك العمل الملموس على الأصعدة المحلية من أجل ضمان بلوغ أهداف إدماج النوع الاجتماعي.

## ب. الإنجازات المترتبة عن علاقة الشراكة بين برنامج مستوطنات الأمم المتحدة واتحاد النوع الاجتماعي والماء

قام برنامج

مستوطنات الأمم المتحدة البشرية في العام 2005 بتكليف الاتحاد بتقييم سريع لمعطيات النوع الاجتماعي (RGA) في 17 مدينة كبرى في 14 بلداً، وهي على التوالي أبيدجان/الكوت ديفوار، أكرا/غانا، أديس أبابا وداير داوا وهارار/أثيوبيا وباماكو/مالي وداكار/السنغال ودار السلام/تنزانيا ودوالار/ياوندي/الكاميرون وجوسو/نيجيريا وكامبالا/أوغندا وكيغالي/رواندا ولوزاكا/زامبيا ونيروبي/كينيا ووغادوغو/بوركينافاسو.

وكان الهدف من ذلك التقييم السريع لمعطيات النوع الاجتماعي استخدام منظار مراعى لاحتياجات الفقراء ومتطلبات النوع الاجتماعي من أجل ضبط وتجميع وتحليل معطيات الخط الأول المتصلة بالمحاور الستة ذات الأولوية في المرحلة الثانية من برنامج المياه للمدن الكبرى الإفريقية كما هو مبين في القسم الخاص الوارد لاحقاً.

وقد تم ضبط تلك الأولويات من قبل مشاركين من 17 مدينة كبرى إفريقية.

### 1. إدارة الحكم في مبادرات المياه المراعية لاحتياجات الفقراء واستثمارات المتابعة

تركز التوصيات على الكيفية التي يمكن بها للمرافق المحلية تقديم خدمات إمدادات مياه وصرف صحي بتكاليف في متناول الفقراء ولاسيما النساء الفقيرات.

### 2. خدمات الصرف الصحي لفائدة الفقراء

يتطلب الأمر توفر آليات مالية لضمان أن تصبح خدمات الصرف الصحي في متناول الجميع في المجتمع المحلي ولاسيما الفئات الفقيرة وعلى وجه الخصوص النساء والرجال الفقراء.

وتتوجه التوصيات إلى الحكومات القطرية والإقليمية. وقد أولي اهتمام خاص لخلق فرص أنشطة مولدة للدخل لفائدة النساء والرجال على حد سواء في مجالات مثل بناء المراحيض وإعادة تدوير وإعادة استعمال الفضلات الصلبة تستخدم عوائدها كأموال دوارة في أنشطة إقراض وادخار وتدريب مبتكرة ولاسيما لفائدة الأسر التي ترأسها نساء.

### 3. إدارة مستجمعات المياه في المدن

يجب أن تتوفر لسكان المناطق المحيطة بالمدن إمكانية الاستفادة من مصادر مياه صحية وملائمة وفي المتناول. وتركز التوصيات على إدخال قدر أدنى من التحسينات على مصادر المياه التقليدية وتوجيه رسائل ملائمة ومناسبة حول التعليم الصحي من أجل تحسين الاستعمال الصحي الوقائي والفعال للمياه.

ويطلب من الوكالات والمؤسسات إدراج اعتبارات تكافؤ النوع الاجتماعي على امتداد مسارات تصوّر البرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها. ويمكن استخدام التدريب على اكتساب مهارات التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي في مساعدة مخططي المدن أو المناطق الحضرية على إدماج النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة للمصادر المائية (IWRM) والمساعدة على إدراج احتياجات النساء والرجال الفقراء في برامج التخطيط الحضري.

#### 4. إدارة الطلب على المياه

تعتبر إدارة الطلب على المياه أمر ضروريا من أجل المحافظة على المياه وتحسين الفعالية ويجب أن تعكس الاستراتيجيات والبرامج رؤية مراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي واحتياجات الفقراء. كما يتعين أن تدرج هواجس النوع الاجتماعي ضمن الإطار المؤسسي والقانوني لاستراتيجيات إدارة الطلب على المياه.

#### 5. التعليم حول قيمة الماء في المدارس والمجتمعات المحلية

يتطلب الأمر بذل جهد متروّ ومدرّوس من أجل تغيير الرؤى التقليدية إزاء أدوار النوع الاجتماعي في إعداد الكتب المنهجية المدرسية ودور المادّة الدراسية وكذلك المدرسين في مساواة وتكافؤ النوع الاجتماعي. وتشجّع التوصيات المتعلقة بالتدريب والمواد التعليمية على الإقرار باحتياجات كل من النوعين الاجتماعيين.

#### 6. حشد التأييد وتنمية الوعي وتبادل المعلومات

تركز التوصيات الموجهة إلى الحكومات المحليّة على تطوير مواد وأدوات إعلامية وتعليمية واتصالية تعتمد على معطيات النوع الاجتماعي. وتشجّع تلك التوصيات على مشاركة وتمثيل النساء والرجال المنتمين للمستوطنات البشرية غير الرسمية والأحياء الفقيرة في المدن في الاجتماعات العامة.

ويمكن أن يستخدم تبادل ونشر المعلومات أشكالاً مختلفة من وسائل الإعلام مثل الدراما أو الألعاب أو العروض في الارتقاء بخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي وتعزيز إدماج النوع الاجتماعي.

#### الاستنتاج

تظل خطط العمل الموضوعية من قبل كل مدينة كبرى على حدة في الوقت الحالي متباينة من حيث مراحل التنفيذ إلا أن نتائج مسار الامتلاك والتعلم من خلال العمل الفعلي تظل بارزة.

وفي الوقت الذي تصبّ الفجوة من حيث الاحتياجات التدريبية ضمن البرنامج الفرعي حول التدريب وبناء القدرات إلا أن برنامج مستوطنات الأمم المتحدة واتحاد النوع الاجتماعي والماء يعملان في الأثناء على إعداد شروط مرجعية لغرض عقد اجتماع رفيع المستوى حول السياسات يضمّ فاعلين من تلك الـ17 مدينة إفريقية كبرى من أجل عكس مدى التقدم الحاصل في تنفيذ مختلف خطط العمل على مستوى المدن الكبرى لغرض ضبط الفجوات وتصور استراتيجية تهدف إلى وضع سياسة مراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي.

### معلومات الاتصال

#### **السيدة مريام يونسو**

كبيرة مديري البرنامج

فرع البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي

ص.ب 30030-نيروبي-كينيا

الهاتف : 254-20-7623067 - الفاكس : 254-20-7623588

البريد الإلكتروني : [mariam.yunusa@unhabitat.org](mailto:mariam.yunusa@unhabitat.org)

موقع الويب : <http://www.unhabitat.org>

#### **السيدة يوكا ماوفايك**

مديرة تنفيذية

التحالف من أجل المياه والصرف الصحي

ص.ب 114-6950 أ.سي ديرين

شارع هوغسترات رقم 20، 6953 أ.تي.ديرين

هولندا

الهاتف: +31 313 427230

البريد الإلكتروني: [jokemuylwijk@chello.nl](mailto:jokemuylwijk@chello.nl) و [secretariat@gwalliance.org](mailto:secretariat@gwalliance.org)

موقع الويب : [www.genderandwater.org](http://www.genderandwater.org)

## كينيا: تباينات النوع الاجتماعي في إدارة

### المياه على مستوى المجتمع المحلي

#### بإقليم ماتشاكوس

لا تشكل اعتداءات قطاع الطرق سوى إحدى المشاكل التي تتعرض لها النساء اللاتي يردن الماء من مشروع "ياتا" للرّي في إقليم ماتشاكوس في كينيا. وهناك تنافس على المياه في ماتشاكوس نتيجة حالات الجفاف. ولا تحصل أغلبية الناس على كفايتها من الماء لرّي محاصيلها. وقد وضعت الحكومة منظومة إدارة أهلية تشرك مجموعات مستعملي المياه ولجان إدارة المياه. إلا أن 85% من الذين شملهم مسح معهد البحوث للتنمية الدولية IDRC يقولون بأنّ النساء والأطفال الذين يردون الماء هم ضحايا التحرش من قبل الرجال وهجمات قطاع الطرق. وبين المسح عدّة أنساق عامة اكتشفها الباحثون أثناء جمعهم للبيانات المصنّفة حسب طبقات أو شرائح النوع الاجتماعي حول إمكانية الاستفادة من المياه في العالم النامي :

- ففي حين أن ما يزيد عن 75% من الأسر يرأسها رجال حسب التقديرات الرسمية فقد بيّن تحليل لبيانات مفصلة حسب النوع الاجتماعي أنّ النساء يشكّلن في 35% من الحالات أرباب العمل الفعليين ويتولّين مسؤوليّة إعالة عدد يتراوح بين 5 و10 أشخاص. وتتكوّن ربع الأسر من أكثر من 11 شخصا.
- مالكي الأراضي في 76% من الأسر هم من الذكور. ويتخذ الرجال أكبر القرارات المتعلقة بالاستثمار مثل عمليات شراء الأراضي والماشية. ولا يُسمح للنساء باتخاذ القرار إلا فيما يتعلّق بالمياه المستعملة في الأغراض المنزليّة والاستثمارات المنزليّة الأخرى بما في ذلك أعمال الرّي الصغرى.

- تقوم 96% من الأسر بريّ محاصيلها من ثلاث إلى أربع مرّات في الأسبوع. وتوفّر النّساء 44% من العمالة مقابل 29% بالنّسبة للرّجال بينما يوفّر الأطفال الحصّة المتبقّية.
- تقوم أغلبيّة الأسر (92%) بريّ حقولها الزراعيّة أثناء اللّيل. وهذا الأمر يعرّض النّساء إلى خطر إعتداءات قطاع الطّرق وإلى مصاعب في رعاية الأطفال عندما يكتنّ بصدد القيام بأنشطة الرّي وكذلك إلى مخاطر صحيّة نتيجة برودة الهواء أثناء اللّيل.
- يقوم المزارعون من الرّجال بتحويل مجرى مياه القناة إلى حقولهم بصفة غير شرعيّة. ولا يقومون بذلك إذا كان هنالك مزارعون آخرون بصدد رّي أراضيهم وذلك خشية نشوب مشاجرات. كما أنهم لا يأتون مثل ذلك العمل إلّا عندما تكون النّساء بصدد استعمال المياه. وتسمّي النّساء هذا الأمر تحرّشا موجّها إليهنّ بالذات ويقلن أنّه يسبّب لهنّ معوقات كبيرة في كسب رزقهنّ من الزراعة.
- ينتمي 85% من المجيبين إلى مجموعة استفادة من الماء ولكنّ القليل فقط من النّساء انضممن إلى لجان إدارة المياه خشية التعبير عن آرائهنّ أمام الرّجال ونتيجة شدّة انشغالهنّ بالأمر المنزليّة بحيث لا يستطعن حضور الاجتماعات.
- النّساء هنّ اللّاتي يتولين مهمّات الغسيل ورعاية الماشية، ومع ذلك لا تتمّ استشارتهنّ أثناء تصوّر أي منظومة إمداد بالمياه وبالتالي لا تتخذ أية تدابير لتوفير مرافق لأغراض تلك الأنشطة، مثل القنوات المخصّصة لسقاية الحيوان أو مرافق للغسيل أو للاغتسال.
- يقول المستجوبون في ذلك المسح أنّ الذين يستأثرون بالكميّة الأوفر من الماء في أوقات ندرة المياه هم أولئك الأقرب إلى المجرى أو القناة الرئيّسية (24%) والأشخاص الأشدّ عدوانيّة والشارقون للقانون (24%) والأشخاص الأثرياء وأصحاب النفوذ (15%) والرّجال (15%).
- 99% من الذين رسموا سياسة إمدادات المياه هم من الرّجال ويقول أغلب المستجوبون أنّ أولئك الموظّفين فاسدون وظالمون.

وأوصى المستشار المكلف بإجراء المسح بالتدابير التّالية:

- يجب تغيير أوقات الاجتماعات بحيث تتماشى مع جداول أوقات النّساء.
- يجب تشجيع النّساء على حضور الاجتماعات وعلى التنافس على المراكز القياديّة في مجموعات إدارة المياه.

- يجب العهدة بمسؤولية أكبر للمجتمع المحلي نفسه عن كامل إدارة منظومة المياه من اجل تجنب ممارسات الفساد من جانب أولئك الأكثر ثروة.

## تبيّن هذه الحالة ما يلي

- الاختلاف الذي توفره البيانات المصنّفة حسب الجنس؛
- المعوقات التي تواجه النساء نتيجة علاقات القوى بين الذكور والإناث؛ وان
- انعدام المقاربة المراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي تؤدي إلى تفجير المرأة.

## المصدر

مركز البحوث للتنمية الدولية IDRC: إدارة الطلب على المياه في إفريقيا والشرق الأوسط.

## الهند: النوع الاجتماعي والمنافع الاقتصادية من إمدادات المياه للبيوت في المناطق شبه القاحلة

### التركيز

على الرغم من أدائها العالي من حيث الدخل الفردي<sup>2</sup> الشامل فإن المستقبل الاقتصادي لولاية "غوجارات" الواقعة غربي الهند تتهدده مشكلة نقص المياه المتنامية باستمرار. وقد عانى جزء كبير من ولاية "غوجارات" في العام 1999 من أسوأ حالة جفاف منذ 50 عاما. وتحدث حالات الجفاف مع ذلك كل ثلاث سنوات في المتوسط. وتشكل الفئات الأكثر فقرا من بين السكان عادة المجموعات الأكثر تضررا حيث تستنزف حالات الجفاف المتكررة أي مكاسب من الرزق تحققت في الأثناء وتلقي بالأهالي في فخ الفقر.

ويشكل إقليم باناسكانتا<sup>3</sup> أحد الأقاليم الأكثر تضررا في هذا السياق ويظل أحد أكثر الأقاليم تحلّفا في ولاية "غوجارات". ويعيش حوالي 90% من سكان "باناسكانتا" (2,162,578 مليون نسمة في العام 1991) في قرى. ويفتقر العديد منهم حتى إلى أبسط البنية الأساسية مثل مرافق الإمداد بماء الشرب والكهرباء والمدارس.

(<sup>2</sup>) تأتي ولاية "غوجارات" في المرتبة الرابعة أو الخامسة من حيث ارتفاع الدخل الفردي (حسب مصدر تصنيف المرتبة) من بين الولايات الهندية. إلا أن معدل نمو الدخل الفردي فيها يأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد ولاية ماهاراشترا (مجموعة المسوحات البلدية، 1999؛ ص 158-165).

(<sup>3</sup>) على الرغم من أن إقليما جديدا يسمى إقليم "باتان" قد تفرّع الآن عن باناسكانتا وأن الإقليمين الجديدين اللذان شملتها الدراسة وهما "سانتابور" و"راندايبور" يتواجدان في "باتان" فإنه يشار إلى منطقة المشروع بتسمية "باناسكانتا" في هذا التقرير لتفادي أي التباس محتمل. وقد أخذت كافة البيانات الواردة في هذا القسم من تقرير المرحلة الأولى وذلك ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

وتشكل الزراعة ومنتجات الألبان العمود الفقري في إقليم باناسكانثا. ويكسب 52% و23% على التوالي من السكان أرزاقهم من نشاطهم كفلّاحين أو كعمّال زراعيين. وأغلب المزارعين هم من صغار المزارعين المهمّشين باعتبار أن دخلهم ودخل العمّال الزراعيين يرتبط أساسا بكميات الأمطار. وتتّسم مصادر الرزق بالنسبة للفئات الفقيرة بعدم الاستقرار بطبيعتها. وفي غياب هبوب الرياح الموسمية تضطرّ جماعات بكاملها إلى الهجرة لمدة تتراوح بين سنة وثمانية أشهر بحثا عن العمل و/أو العلف لماشيئها.

وقد بيّنت حالة الجفاف في العام 2000 كيف أن المناطق شبه القاحلة مثل باناسكانثا مرتبطة بالماء في عيشها. واستطاعت أسر عديدة تدبير كميات كافية من ماء الشرب والماء المخصص للاستعمال المنزلي رغم أنه لا تعرف قيمة السعر المدفوع في المقابل. وقد كان الأثر الأشدّ خطورة هو فقدان مصادر الرزق. وكانت الآثار المباشرة أكثر بروزا على صعيد الزراعة وإنتاج الألبان وهما نشاطان ظلّا معطلّين بشكل يكاد يكون كاملا في ظلّ انعدام تساقط الأمطار. وتتمثل علاقات الارتباط غير المباشرة بين نقص المياه والدخل في ذلك الوقت الذي تقضيه النساء في جمع الماء.

وتهدف مشاريع إمدادات المياه الحكومية والخاصة التي تم إطلاقها إلى مجرد توفير مياه الشرب في مناطق تتسم بندرة المياه. ولا ينتظر من تلك المشاريع سوى أن ترفع من مستوى الرفاه الاجتماعي العام وليس أن تجلب منافع أخرى ذات خصوصية. ويركّز تخطيط المشروع بالتالي وبشكل يكاد يكون حصريّا على الجدوى التقنية من استثمار لا ينتج أية عوائد أو منافع اقتصادية ذات بال.

وقد تم الإقرار في الجيل الجديد من مشاريع إمدادات المياه مثل برنامج "سانتالبور" في "باناسكانثا" بأن النساء وبصفتهم مديرات للبيوت فهن يشتركن بصفة مركزية في جمع الماء واستعماله. وعلى العكس من أن تكون مشاريع إمدادات المياه مجرد "استثمارات اجتماعية" عامة فقد وجدت تلك المشاريع مبرّرا لها في أثرها المحتمل على "مسائل رفاه المرأة" مثل تخليص النساء من العمل الشاق وإتاحة وقت أكبر لهن وحصّة أوفر من الماء للاستعمالات المنزلية.

وكان يتوقّع أن النساء سيستخدمن تلك المكاسب في تحسين قواعد حفظ الصحة الشخصية والمنزلية وفي تخصيص وقت أكبر للعمل المنزلي وأن المنافع المتأثية من ذلك العمل ستعود بالمنفعة على رفاه الأسرة بأكملها وعلى وضعها الصحي.

وقد كان ينتظر مع ذلك أن تبرز تلك المنافع بمجرد توفير البنية الأساسية التقنية (مثل القنوات والحفريات). ولم تتخذ أية إجراءات صريحة ومنتزامة لمنح النساء صوتا في عملية تخطيط وتصميم المنظومة وتشغيل البرنامج من أجل أن تلبي إمدادات المياه احتياجاتهن بصفة فعلية. وظلّت المساهمات الرامية إلى تحسين الصحة وقواعد حفظ الصحة محدودة للغاية واقتصرت فقط على توفير التعليم الصحي للنساء.

أما مسألة كيف أن الرجال وعلاقات النوع الاجتماعي بين النساء والرجال تؤثر على تحقيق منافع الرفاه تلك فذلك أمر لم يحسب له حساب.

## أهداف دراسة الحالة

من أجل اختبار فرضية أن أهمية مشاريع المياه المنزلية في المناطق شبه القاحلة لا تقتصر فقط على تحقيق الرفاه وصحة الأسرة وإنما تجلب كذلك منافع اقتصادية تم إجراء بحث تطبيقي يستخدم مقارنة دراسة الحالة في 27 قرية في قسيمي "سانتالبور" و"رادانبور" من إقليم "باناسكانثا" في ولاية غوجارات الهندية. وقد تم اختيار تلك المنطقة لما أظهرت من تحسين على مستوى إمدادات المياه في الريف يتجلى في خط أنابيب "سانتالبور" الذي أضيف إليه برنامج ريفي شامل يركز بصفة أساسية على النساء. ويخص جزء منه برنامجا لتوليد الدخل يدعم إنشاء وإدارة مشاريع نسائية صغرى. وقد تولت تنفيذ البرنامج جمعية النساء العاملات للحساب الخاص (SEWA) بينما يموله برنامج التعاون الإنمائي الثنائي الهولندي.

وقد أجريت الدراسة من قبل المركز الدولي للمياه والصرف الصحي (IRC) وفق شراكة مع مؤسسة الصالح العام (FPI)<sup>4</sup>. ووفرت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) الدعم المالي.

وقد كانت للدراسة أهداف اقتصادية وأهداف تتصل بالأنواع الاجتماعي. ويتركز الهدف الشامل على معرفة ما إذا كانت مشاريع إمدادات المياه المنزلية في المناطق (شبه) القاحلة تحتاج إلى تعديلات من أجل رفع المنافع الاقتصادية المتأتية من الاستخدام الإنتاجي للماء والوقت إلى حدّها الأقصى. وكانت الأهداف الخاصة على التوالي (1) تقييم مدى جدوى إمدادات مياه في المتناول ويمكن الاعتماد عليها في الاستخدامات الإنتاجية للوقت والماء من قبل النساء في المناطق (شبه) القاحلة و(2) تقييم ما إذا كانت الأنشطة المولدة للدخل والتي تزاولها النساء قد سجلت فرقا بالنسبة لعلاقات النوع الاجتماعي في الأسر وفي المجتمعات المحلية و(3) تطبيق أدوات التعلّم الإشرافي وتقوية قدرات المنظمات الأهلية على التنفيذ، بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية النسائية ذاتها، على مستوى البحث الإشرافي.

## المنهجية

استخدمت الدراسة طرق وأدوات التقييم الريفي الإشرافي (PRA) في المعطيات المتعلقة باستخدام الوقت والبيانات المتعلقة بالأنواع الاجتماعي وجزءا من البيانات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية النسائية. وقد تم تطوير العديد من الأدوات خصيصا لأغراض الدراسة ذاتها. وكانت من ضمن المصادر الثانوية بيانات التعداد السكاني وحسابات المؤسسات الاقتصادية. وشاركت ممثلات عن أعضاء المؤسسات الاقتصادية النسائية في تصوّر ووضع أدوات البحث وفي تحليل البيانات المجمّعة ومناقشة نتائج الدراسة واستنتاجاتها.

وكان المشاركون على مستوى المجتمع المحلي كلّهم من النساء المنتميات إلى إحدى عشرة مؤسسة نسائية صغرى في تسع قرى، وإلى قرى اتخذت كقرى مرجعية لأغراض الدراسة وأجريت في عشر قرى أخرى لقاءات ومقابلات مع

---

(<sup>4</sup>) IRC : المركز الدولي للمياه والصرف الصحي.  
SEWA : جمعية النساء العاملات للحساب الخاص.  
FPI : مؤسسة الصالح العام

رئيسات مؤسسات نسائية. وقد احتاجت كافة المؤسسات النسائية الصغرى (المهن الحرفية، إنتاج الألبان، إنتاج الملح، جمع المطاط وغراسة الأشجار والفواكه) إلى الوقت أو إلى الوقت والماء معا كأحد عناصر مساهماتها الذاتية.

## النتائج حول الآثار الاقتصادية

أبرزت النتائج أنه على الرغم من التحسن الحاصل على صعيد الوضع المائي فإن نشاط جمع الماء مازال مهدرا للوقت. وتقتضي النساء في المؤسسات الاقتصادية المنزلية وكذلك في البيوت في القرى المتخذة كقرى مرجعية يوم عمل يتراوح بين 15 و16 ساعة على مدار العام. وتقتضي النساء في المتوسط 3 ساعات من ذلك الوقت في جلب الماء بينما تقتضي بناتهن 83 دقيقة ويقتضي أبناؤهن الذكور 12 دقيقة وأزواجهن 15 دقيقة في اليوم في مثل ذلك النشاط. وهو ما يرفع الوقت المستغرق في جمع الماء إلى حوالي 5 ساعات في اليوم. ويحصل ذلك الوقت الكبير في جمع الماء في وضع يقال عنه على الورق بأنه تتوفر فيه لكافة الأسر إمكانية الاستفادة على مدار العام من إمدادات المياه عبر القنوات إلى البيوت بما يقلص حجم المعاناة المتكبدة في جمع الماء.

وتوفر النساء الدخل للأسر بأربع طرق وهي على التوالي من خلال ممارسة العمل الزراعي في أرض الأسرة وممارسة أنشطة توفير للنفقات مثل جمع العلف وزراعة الخضراوات ومن خلال تأجير أنفسهن كعاملات يوميّات أو من خلال العمل في مؤسسات اقتصادية صغرى خاصة بهنّ. ويوفر العمل في مؤسسات صغرى أو في المؤسسات الحرفية دخلا للأسرة في الأوقات الحرجة وهي موسم الجفاف الذي يستحيل فيه تحقيق الدخل من مصادر أخرى. وتقتضي النساء العاملات في المؤسسات الاقتصادية الصغرى كذلك في أوقات الرياح الموسمية وفصل الصيف وقتا في ممارسة أنشطة مولدة للدخل أكبر بكثير من الذي تقتضيه النساء في القرى المتخذة كقرى مرجعية.

وقد كانت لنوعية خدمة إمدادات المياه نتائج اقتصادية مهمة ذلك أن حالات الخلل أو تعطل خدمة إمدادات المياه تسببت للنساء أعضاء المؤسسات الاقتصادية الصغرى خسائر تبلغ في المتوسط 50 روبية عن كل شخص في الشهر. وتتغير الخسائر الفعلية وفق درجة الربحية للمؤسسة الاقتصادية ذاتها. ويتضح من خلال التقدير الاستقرائي لمتوسط الخسارة على كافة النساء أعضاء المؤسسات الاقتصادية ضمن جمعية النساء العاملات للحساب الخاص (SEWA) في قسيمي الإقليم أن إجراءات التشغيل والصيانة غير الملائمة لمرافق خدمات إمدادات المياه يشكلّ خسارة قدرها مليوني (2) روبية لعدد 40,000 امرأة. إلا أن الخسائر الفعلية تجاوزت ذلك المبلغ بكثير، إذ أن البيانات المتعلقة بالدخل شملت فترة جفاف قصوى كاد فيها الدخل المتأني بصفة خاصة من أنشطة إنتاج الألبان والغراسات والزراعة يكون منعما بتاتا. وقد خسرت النساء علاوة على الخسائر المالية ما قدره في المتوسط سبع ساعات في الصيف في الأنشطة الإيجابية و/أو الشخصية. وإن أي تحسين على مستوى إمدادات المياه وإلى الحدّ الذي تقتضي فيه النساء ساعة واحدة في اليوم في جمع الماء سيؤدّي حتما إلى تحسين دخلهنّ السنوي إلى حد أعلى يتراوح بين 750 و5520 روبية حسب نوع المؤسسة الاقتصادية الصغرى والظروف المحليّة. وبعبارة أخرى فإن كل امرأة يمكن أن تكسب في السنة ما بين 45 و152 يوم عمل قوامه ثمان ساعات تخصصها للأنشطة المنزلية والاجتماعية وإدارة شؤونها.

## النتائج على صعيد علاقات النوع الاجتماعي

تغيّرت علاقات النوع الاجتماعي في كافة القرى لصالح النساء على امتداد العشر سنوات الأخيرة. وبدءاً من امتلاك الأصول الخاصة والمشاركة في صنع القرار وأنشطة إدارة المجتمع المحلي حصل مستوى تقدّم أكبر بكثير بالنسبة للنساء أعضاء المؤسسات الاقتصادية النسائية مقارنة بالنساء في القرى المتخذة كقرى مرجعية. وعلى كافة الأوجه فقد كانت مشاركة النساء في الشؤون العامة على مستوى المجتمع المحلي أكبر بالنسبة للنساء اللاتي يدرن مؤسسات اقتصادية صغرى في بيوتهنّ مقارنة بالنساء في القرى المتخذة كقرى مرجعية. وينطبق ذات الأمر على حضور الاجتماعات العامة في قرهنّ وفي قرى أخرى والتحدّث باقتدار في تلك الاجتماعات وتوليّهن دور القيادات النسائية في قرهنّ أو في مجموعة من القرى. كما أشركت النساء اللاتي يدرن مؤسسات اقتصادية صغرى في بيوتهن كذلك في إدارة الموارد المائية للمجتمع المحلي.

وتغيّرت علاقات النوع الاجتماعي في كلا النوعين من القرى. وأصبح عدد أكبر من النساء يخرجن بمفردهنّ وتزايد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس. وتتحكّم النساء في الأسر التي تضمّ نساء صاحبات مؤسسات في مدخراتهنّ وأصولهنّ الخاصة. وقد اعتبر الرجال المنافع الاقتصادية المتأتية للأسرة كبناء متكامل وكذلك المزيد من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمثابة تحسينات على أدوار المرأة التقليدية ومن الأمور المهمّة كذلك أن الرجال ذكروا أيضاً كيف أن تمكين النساء الفقيرات قد أدّى إلى تمكينهم كرجال فقراء.

### استنتاجات وتداعيات حول مشاريع إمدادات المياه المنزلية

تؤدّي المزاجية بين المشاريع الفعّالة المولّدة للدخل لفائدة النساء مع إمدادات المياه المنزلية المحسّنة والعاملة بشكل جيّد إلى تحقيق دخل إضافي مفيد لكسب الأرزاق ولعلاقات نوع اجتماعي متطوّرة. إلّا أنّه لم تتم ملائمة تخطيط وإدارة أغلب مرافق خدمات المياه مع الاستخدام الاقتصادي للماء وتوفير الوقت. فعندما لا تدلي النساء بأرائهنّ حول تخطيط وإدارة مرافق الخدمات في غياب أي تأثير على توزيع المياه وأوقات خدمات الإمداد وسرعة إنجاز التوصيلات فإن ذلك سيؤدّي حتماً إلى خسارة وقت إنتاجي ثمين وإمكانية استنفاد مثلي من المياه وكذلك إلى خسارة دخل وتصبح الخدمات بالتالي بعيدة كل البعد عن أن ترفع قدرتها الاقتصادية إلى أقصى الحدود الممكنة.

## زيمبابوي: المبادرة لإدماج النوع الاجتماعي في مشاريع المياه والصرف الصحي من خلال برنامج حفر الآبار عام 2003

### مقدّمة:

تقوم زيمبابوي بتنفيذ برنامج إمدادات مياه ومرافق صرف صحي ريفية مندمجة (IRWSSP) منذ أواخر سنوات الثمانينات من القرن الماضي. ويرتكز البرنامج على ثلاث مكونات، وهي على التوالي إمدادات المياه ثمّ الصرف الصحي ثمّ حفظ الصحة. وقد تمّ في البداية تنفيذه في الجزء الأكبر منه من خلال لجان وزارية تتواجد وتعمل على النطاق الوطني والجهوي والإقليمي.

وتمثل اللجنة الوزارية على المستوى الوطني والمعروفة باسم لجنة العمل الوطني جهازا يتولّى صياغة السياسات وتعريف المواصفات والمعايير والمقاربات العملية ومتابعة البرنامج الوطني الشامل. وقد كانت الأهداف الأوسع لبرنامج إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الريفية المندمجة على النحو التالي:

- تحسين نطاق التغطية وإمكانية الاستفادة من ماء الشرب الصحي.

- تحسين إمكانية الاستفادة ونطاق تغطية مرافق الصرف الصحي
- تحسين مصادر الرزق في المجتمعات المحلية من خلال الانخراط في العمل المرتبط بإمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي وكذلك من خلال تنمية المهارات.

وقد تم تمويل برنامج إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الريفية المندمجة الذي شمل 58 إقليمًا في زمبابوي من قبل عدد من الجهات المانحة من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. ومن ضمن المسائل العرضية التي حاول البرنامج معالجتها تأتي مسائل النوع الاجتماعي وفيروس المناعة البشرية ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) ومحاربة الفقر وإحلال اللامركزية.

وتقدّم دراسة الحالة هذه وصفا لبعض المبادرات التي تم اتخاذها في إطار برنامج إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الريفية المندمجة من أجل تجربة وتطوير دور النساء من خلال الانتقال بهنّ من وضع ممارسة العمل غير المأجور وغير المؤهل نحو تشغيلهن في أعمال مرتبطة بمجال المياه ومقابل أجر.

وقد أوصى فريق العمل حول النوع الاجتماعي صلب لجنة العمل الوطني بمجموعة من التدخلات من شأنها ضمان إدماج النوع الاجتماعي. وكان من ضمن تلك التدخلات تقديم التدريب للنساء واستخدامهنّ كحفّارات للآبار وبناءات مراحيض. وقد تم تقديم التدريب النموذجي واستخدام النساء في حفر الآبار في إقليم مونت "داروين" بينما استخدمت النساء كبنّاءات مراحيض في إقليم زفيمبا.

## أهمية المسألة

يجب أن تتقاسم النساء والرجال المنافع والأعباء المتأثية من تحسين إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي. وقد كانت الصورة الشائعة أن النساء يقمن عادة بالعمل غير المأجور وغير المؤهل بينما يقوم نظراؤهنّ الرجال بالعمل المأجور نصف المؤهل والعمل المأجور المؤهل المرتبط بمجال المياه والصرف الصحي. ويرتبط اجتناب جذور الفقر بشكل وثيق بمدى تحسين مصادر الرزق للرجال والنساء على حد سواء. وإن الفرضيات التي تنتظر إلى الأسرة كوحدة منفردة تميل إلى حجب الاختلافات القائمة صلب الأسرة ذاتها.

فالنساء لا تتوفر لهنّ عادة إمكانية الاستفادة من الموارد المالية ويتحملن مع ذلك مسؤولية دفع فواتير الماء والوفاء بالتزامات الأخرى التي يفرضها المجتمع المحلي. ومن شأن البرامج التي تضع في حسابها ضرورة تحسين طرق عيش النساء أن تقصي النساء عن مسار التطور الإدماجي.

وتوفر دراسة الحالة هذه دروسا ثمينة ومهمّة حول المقاربات الرامية إلى إدماج النوع الاجتماعي. وتشكّل عملية الإدماج ذاتها مسار تعلم قائما بذاته يشرك وجوبا المؤسسات المحلية والقطرية. و لا يوجد أي جواب علمي لتلك العملية بل هي تتطور وفق مسار معيّن وتجري في ذلك المسار عملية تقييم ذاتي وتصحيح للاتجاه. ويجب أن لا ينظر لعملية إدماج النوع الاجتماعي على أنها في عداد مسائل تخصّ النساء ذلك أنه من شأن تلك النظرة أن تعزل الرجال أو حتى أن تنمّي شعور العداوة لديهم في بعض الأحيان. وقد تمّ التعاطي مع النساء في دراسة الحالة هذه كمجموعة خاصة كما

أن التركيز على النساء بصفة منفردة يؤدي إلى إضعاف مصداقية المبادرة فينظر إليها الرجال على أنها "مبادرة تخص النساء المطلقات".

## دراسة الحالة

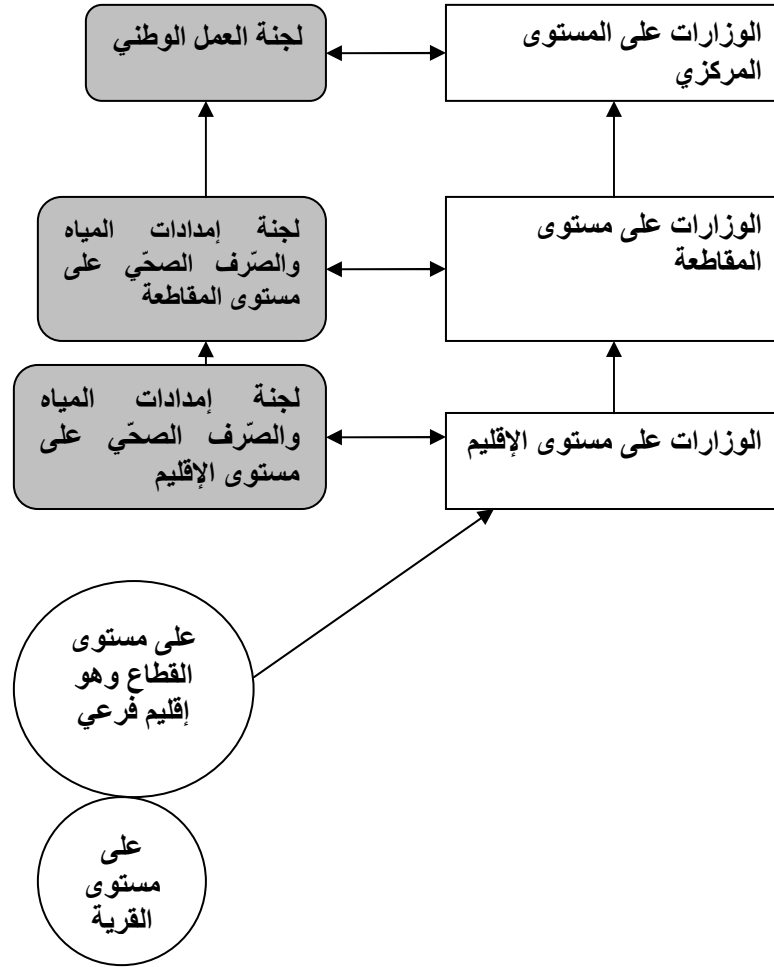
### أساس إدماج النوع الاجتماعي

قررت لجنة العمل الوطني (NAC) في أواخر سنوات التسعينات من القرن الماضي ومن خلال فريق عملها حول النوع الاجتماعي الوصول إلى وضع استراتيجيات حول الكيفية التي يمكن بها إدماج النوع الاجتماعي ضمن البرنامج الوطني لإمدادات المياه والصرف الصحي.

وقد ضمت لجنة العمل الوطني ممثلين عن مختلف الوزارات التي كانت تقوم بتنفيذ برامج إمدادات مياه وصرف صحي، وتتولى اللجنة الآن مسؤولية صياغة السياسات وإنجاز الأبحاث ووضع المواصفات والمعايير ومتابعة البرنامج وتوفير مصادر التمويل.

وبيّن الرسم البياني أدناه أن لجنة العمل الوطني تتكوّن من لجان على مستوى القطاعات والأقاليم تقوم بتنفيذ المشاريع. وتوجد على مستوى القطاعات السكنية الصغرى هيئات تتولى توسيع خدمات البرنامج وتساعد على تنفيذ إجراءات المتابعة على مستوى المجتمع المحلي وتوفر خدمات توسيع لنطاق البرنامج.

### الإطار التنظيمي لمشاريع إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي الريفية المندمجة



ومن بين المشاكل التي تم تعريفها تأتي مشكلة أن النساء يزاولن أعمالا بسيطة لا تدر دخلا كبيرا على مستوى نقاط المياه. وقد قرّرت لجنة العمل الوطني من أجل معالجة تلك الظاهرة أن يتم تدريب النساء على مهنة حفر الآبار.

وجرت التجربة الأولى في "مونت داروين" حيث تم تدريب أربع نساء كحفّارات آبار. وتمثل مهنة حفر الآبار عملا نصف مؤهل ويدفع في مقابله أجر. وقد تركت النساء المتدربات أزواجهن وأرسلن إلى مناطق المشروع. ويقضي حفارو الآبار في العادة فترة تصل إلى غاية ثلاثة أشهر بعيدا عن أهاليهم وتدفع لهم أجورهم عادة بعد استكمال حفر عدد معين من الآبار. وتزوّد فرق حفّاري الآبار كذلك بملابس واقية وبدلات عمل وخيام (يتقاسمونها في العادة).

### التحديات القائمة

عندما قامت لجنة العمل الوطني بمراجعة للمبادرة وجدت أن النساء كن يقمن بأدوار الطبخ وتنظيف الخيمة بينما الرجال هم الذين يتولّون أعمال الحفر. وكانت التحديات المعترضة على النحو التالي:

□ صرفت للنساء بدلات عمل مخصصة للرجال في العادة وبالتالي فهي لا يمكن أن تلائم البنية الجسدية للمرأة في مستوى الردفين والثديين. كما أنه أثناء عملية الحفر تصبح الآبار حارة وخاصة بعد عمق 15 مترا وعادة ما يشمر الحفارون عن أكمامهم وهذا الأمر لا يمكن أن يحدث بالنسبة للنساء باعتبار أن مجموعات الحفارين مختلطة ذكورا وإناثا.

□ يرتبط دفع الأجر باستكمال إنجاز مهمة معينة ولا يدفع الأجر كل أسبوع أو كل شهر. وهذا الأمر يسبب مشاكل مع الأسر إذ أن النساء يحتجن إلى أجورهن لإعالة أسرهن التي بقيت في البيت.

□ وضعت مسألة تقاسم السكن كذلك تحديات باعتبار أن الخيام صرفت لاستعمالها من قبل فرق عمل وليست للاستعمال الفردي.

وقد عادت لجنة العمل الوطني حينئذ إلى نقطة الصفر ثم قررت تشكيل فريق يتكون كله من النساء. وبمجرد أن تم ذلك انتشرت مزاعم بأن الفريق المتكوّن كله من النساء (وكّلهن عازبات) قد تم اختياره بناء على اعتبارات تتعلّق بجمال أولئك النساء وليس بقدراتهن. واتهم كذلك الشخص المراقب، وهو رجل، بأنه كان يقوم بزيارات لفريق النساء بصفة متكررة أكثر من زيارته للفرق الأخرى.

وشعرت النساء من جهتهن كذلك بأنهن مازلن يفتقرن للحميمية باعتبار أنه يمكن للمراقب زيارتهن في الأوقات التي لا يكنّ فيها مرتديات ملابسهن بالكامل.

وعادت لجنة العمل الوطني إلى نقطة الصفر من جديد وقررت تشكيل فريق كله من النساء المتزوجات أو الأرمال، وكان يُنظر أن تقضي أولئك النساء ثلاثة أشهر في حفر الآبار بعيدا عن أسرهن. وشكّلت تلك المرحلة العلامة البارزة الأساسية.

وأعطيت النساء في مرحلة ثانية بدلات عمل وهي كذلك مخصصة في العادة للرجال وضيقة حول الردفين. ورفضت النساء ببساطة ارتداء تلك البدلات. ولذلك قرّرت لجنة العمل الوطني توفير بدلات عمل اتضح أنها تصبح ضيقة في مستوى الثديين عند قفل أزرارها وكذلك قصيرة وبالتالي غير مناسبة عند الانحناء. ثمّ وباعتبار أن النساء يحتجن لزيارة أسرهن بصفة منتظمة إلاّ أنهنّ كن يستغرقن وقتا طويلا لاستكمال حفر الآبار وكذلك ينتظرن وقتا طويلا لقبض أجورهن.

وكانت النتيجة أن تركن فرق حفر الآبار نهائيا. واعتبرت لجنة العمل الوطني حينئذ تلك التجربة فشلا ذريعا وتخلّت عنها على الفور.

## استشارات مع اللجان

قررت لجنة العمل الوطني في النهاية استشارة اللجان المحلية والمجتمعات المحلية وتساءلت حول كيفية إشراك النساء في أعمال مقابل أجر. وأشارت المجتمعات المحلية أن تدريب النساء كبنائات مراحيض يضمن بقاءهن في القرية ويكفل سرعة دفع أجورهن ويجعل من مهارتهن المكتسبة تمتد إلى مجالات أخرى غير مجال الصرف الصحي.

وكانت النساء يُستثنين في أول الأمر من التدريب كبنائات مراحيض باعتبار أن شروط القبول تتطلب "أشخاصا من ذوي الخبرة في البناء" وهو ما أدى إلى إقصاء عدد كبير من النساء. وتقرر حينئذ أن تسهل لجنة العمل الوطني شروط القبول وتسمح للنساء المهتمات وحتى بدون خبرة سابقة بأن يتدربن كبنائات مراحيض. واليوم فإن بعض بنائات المراحيض في منطقة "زفيمبا" الذين حصلوا على جوائز لقاء جودة العمل هم من النساء. ويفخر إقليم "زفيمبا" فعلا بالعديد من البنائات الناجحات ويشعر المجتمع المحلي بأن النساء أكثر شفقة الآن على الفئات المحرومة ويقبلن حتى الدفع مقابل سلعة عند استحالة الدفع نقدا.

## الدروس المستفادة

برزت عدة دروس مستفادة من دراسة الحالة هذه :

□ تتميز مبادرة إدماج النوع الاجتماعي في مشاريع المياه والصرف الصحي من خلال برنامج حفر الآبار بنوايا طيبة للغاية تهدف إلى زيادة دخل النساء عن طريق العمل مقابل أجر. إلا أن تلك المبادرة أغفلت جانب توفير البيئة الملائمة التي توفر الراحة النفسية والبدنية والشعور بالأمان. وبالتالي فقد أصبح المأوى أثناء التواجد في الموقع خارج البيت يمثل مشكلة كما أن اللباس غير ملائم وكان نظام دفع الأجر لا يناسب الأسر. ويصبح من المهم حينئذ إعادة النظر في بيئة العمل وخلق بيئة ملائمة تمكن الرجال والنساء من المشاركة في مشاريع المياه والصرف الصحي كشركاء على قدم المساواة.

□ يتمثل أحد الدروس الأساسية المستفادة في المقاربة المتبعة في إدماج النوع الاجتماعي والتي كانت بشكل أو بآخر شبيهة بصيغة هندسية دون استشارة مناسبة للأشخاص المعنيين.

□ على عكس الاعتقاد السائد بأن النساء لا يرغبن في مزاوله أعمال مقابل أجر فإن ظروف تلك الأعمال مقابل أجر والضوابط الاجتماعية والضغطات هي التي لا تشجعهن على المشاركة. ويضاف إلى ذلك أن الطلب المكثف على وقت النساء من خلال أدوارهن الثلاثة المتمثلة في الإنجاب والإنتاج وإدارة المجتمع المحلي يفرض أن تكون مشاركتهن قريبة من بيوتهن لكي يتمكن من الاضطلاع بكافة تلك الأدوار. ولهذه المسألة تضمينات صلب القطاع الساعي إلى تنمية مصادر الرزق من خلال الاستخدام الإنتاجي للماء. فإذا كانت مواقع الري بعيدة عن البيوت فإن

ذلك سينعكس سلبا على النساء اللاتي قد لا يستطعن القيام بعمل الريّ إذا كان سيتمّ في مقابل إهمالهنّ لشواغلهنّ الأخرى.

□ النساء بنّاءات المراحل أكثر قبولا لدى المجتمع المحليّ ذلك أن أعمال بناء المراحل تتم على أدنى مستوى، وهو مستوى القرية، ويمكن للنساء بالتالي رعاية أسرهن، وكذلك وبما أن دفع الأجر يتم عن كل وحدة مراحل فإن الدخل سيكون منتظما. ولهذا درس المستفاد كذلك تضمينات حتى في مبادرات بناء القدرات ذلك أنه إذا كانت مواقع العمل بعيدة عن البيوت فإنه يمكن أن لا تكون النساء قادرات على التوجه إليها.

### النقاط الأساسية في تقاسم المعرفة ومضاعفتها

تشكّل السياسات على المستوى القطري من أجل إدماج النوع الاجتماعي عاملا مهماً. وتتطلب تلك السياسات دعما على المستوى المحليّ وأن يكون ذلك الدعم من خلال استشارات. ويمكن للوصفات الجاهزة المسقطة من أعلى رغم نواياها الطيبة أن تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الثقافة والنسيج الاجتماعي للمجتمع المحليّ.

ويجب أن لا يُنظر إلى إدماج النوع الاجتماعي على أنه علم قائم بذاته كسائر العلوم وله صيغ معينة في تطبيقه وإنما هو فن ومسار تعلم في ذات الوقت.

ويعتبر من الأهمية بمكان الإقرار بالأدوار الثلاثة التي يضطلع بها الرجال والنساء. وتحتاج النساء للقيام بأدوارهنّ في الإنجاب والعمل المجتمعي والإنتاج.

وإنّ أيّ مشاريع تقود النساء بعيدا عن بيوتهن ستؤول حتما الفشل.

ويمكن للنساء والرجال على حدّ سواء مواولة أعمال منصلة بالمياه والصرف الصحي. وإنّ البيئة هي التي تمكّنهم أو تعيقهم عن المشاركة. وقد أكّدت النساء البناءات أنه يتوفر لهنّ دخل أكبر يمكن استخدامه لفائدة الأسرة. وصرّحن كذلك بأنهن أصبحن أكثر تفهما إزاء أولئك غير القادرين على الدفع الفوري ويدركن إمكانية أن يخسرن جزءا من أموالهنّ. وأصبحت النساء من جهة أخرى يستخدمن المهارات الجديدة التي اكتسبها في تحسين مساكنهن وبالتالي يساهمن في الجهد الوطني الرامي إلى تحسين البنية الأساسية السكنية.

لمزيد المعلومات يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

معهد تنمية المياه والصرف الصحي عناية : نوما نيسيوني ص.ب مونت بليزنت 422 مونت بليزنت هاراري الهاتف : 263-4-250522 <a href="mailto:IWSD@admin.co.zw">IWSD@admin.co.zw</a>	لجنة العمل الوطني عناية. ماشينغايدزي وزارة المياه والموارد الريفية والبنية الأساسية كوريماس هوس هاراري الهاتف : 263-4-704119
---	--

### المراجع:

- معهد تنمية المياه والصرف الصحي، 2000، تعليمات تشغيلية، تقرير مراجعة القطاع [www.admin.iwsd](http://www.admin.iwsd)، صندوق الأمم المتحدة الدولي لإغاثة الطفولة (اليونيسيف)
- معهد تنمية المياه والصرف الصحي، 2000، الترتيبات المؤسسية: تقرير عن القطاع [www.admin.iwsd](http://www.admin.iwsd) أو صندوق الأمم المتحدة الدولي لإغاثة الطفولة (اليونيسيف)، زمبابوي.
- هامر، أ. تايلور بي وماتومبيكي، 1993، التعاون على مستوى البلد، حالة عن زمبابوي.
- لجنة العمل الوطني (NAC)، تقارير مختلفة.

## الولايات المتحدة: رفض التراجع<sup>5</sup>

بقلم: مورين تايلور، منظمة حقوق الرفاه في ميتشيغان

في صيف 2002 وأثناء الاحتجاج حول عمليات قطع الغاز والكهرباء في دترويت، علمت منظمة حقوق الرفاه في ميتشيغان (MWRO) بشيء على غاية من الإزعاج وهو أن عشرات الآلاف من السكان قطعت عنهم إمدادات الحاجة الأساسية المتمثلة في الماء. وعلى إثر ذلك قامت منظمة حقوق الرفاه في ميتشيغان (وهي رابطة تدافع عن حقوق متلقي المساعدة الاجتماعية والشريحة ضعيفة الدخل والذين بدون مأوى) بدق ناقوس الخطر وحركت شركاءها واستحثتهم على التحرك وكشفت ما تتطوي عليه تلك الممارسة من انتهاك لحقوق الإنسان، يلقي بتقله غالبا على كاهل النساء المعوزات.

وحسب تقديرات إدارة المياه والمجاري في دترويت (DWSO) فإن هذه المصلحة قامت بقطع الماء عن 40,752 مسكنا في منطقة دترويت ما بين 1 يوليو/تموز 2001 و30 يونيو/حزيران 2002. وأفادت ذات الإدارة أنها قامت منذ 13 يناير/كانون الثاني بقطع إمدادات الماء عن 4,523 مسكنا على امتداد الـ79 يوم عمل رسمي المنقضية.

وفي دترويت كما هو الشأن في بلديات ميتشيغان الأخرى والمجتمعات المحلية في الولايات المتحدة غالبا ماتكون الأسر التي ترأسها نساء أسرا فقيرة الحال بالأساس. وتلك هي ديناميكية البلد. فالرجال يكسبون أكثر من النساء. وعندما تأتي حالات تسريح العمال فالنساء هن أول المستهدفين ولا سيما النساء السود.

ومن هنا فالأمر ينطبق على حالة دترويت، ذلك أنّ المنظمات التي تقودها نساء (وكذلك الكثيرات من النساء الأفراد اللاتي إنضممن إليهن) كن هن اللاتي اندفعن للاعتراض على انتهاكات حقوق الإنسان في دترويت. والتحقّت منظمة التحالف من أجل الماء العذب (وهي ائتلاف يكرّس نشاطه من أجل جعل الموارد الأساسية في مأمن من سيطرة الشركات التجارية) بمنظمة حقوق الرفاه في ميتشيغان (MWRO) في مجموعات مرابطة وإنطلقت المنظمّتان معا في رحلة غير مباشرة نحو بيروقراطية الماء في دترويت لكي تكشف في النهاية تلك المعضلة الداهمة. وكانت الخطوة الأولى أن تتوجّه النساء إلى اجتماعات مفوضي دترويت للمياه، وهي اجتماعات مبرمجة على نطاق خصوصي، ومعهنّ جميع المعلومات المتعلقة بعمليات قطع الماء. وقد لقين حينئذ استقبالا رجا ولكن مع تجاهل تامّ للمسألة من جانب المسؤولين. ومن هناك طرحت منظمة حقوق الرفاه في ميتشيغان ومنظمة التحالف من أجل الماء العذب قضيتهم على مجلس مدينة دترويت القوي. وقد وجدت رئيسة المجلس ماريان ماهافي نفسها في حالة إحراج شديدة فقامت بدعوة

(1) أعدت دراسة الحالة هذه من قبل مرصد المياه والأغذية. وقد نشرت الإصدارات الأولى من دراسة الحالة هذه من قبل منظمة المواطن العام ومنظمة البيئة والتنمية النسائية (WEDO) في دراسة بعنوان "تغيير مجرى التدفق: دليل الموارد إلى النوع الاجتماعي والحقوق وخصوصية المياه" (نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، الموقع [www.wedo.org](http://www.wedo.org)).

وقد أعيد استنساخها هنا من صفحة الواب الخاصة بـ"المواطن العام، من الموقع:

<http://www.citizen.org/cmep/Water/gender/articles.cfm?ID=10795>:

فريق عمل طوارئ تابع للمصلحة بحضور ممثلين عن منظمة حقوق الرفاه في ميتشيغان وعن منظمة التحالف من أجل الماء العذب وعن منظمات أخرى. وخلال حصّة تليفزيونية لفريق العمل المذكور تحدثت رئيسة منظمة حقوق الرفاه في ميتشيغان مورين تايلور وآخرون عن العدد المرعب من الناس الذين يعيشون بدون ماء والتقوا كذلك وجها لوجه بخصومهم الرهيبيين. ثمّ التحق بهم في تلك الحصّة التلفزيونية كبير المديرين الجدد في إدارة المياه في دترويت فكتور مركادو. وقد اتضح أن مركادو قد جاء في الآونة الأخيرة بعد أن شغل مناصب عليا في شركة مياه تايمز، وهي إحدى أكبر شركات توزيع المياه الخاصة في العالم. وقد سبق له أن وضع في الآونة الأخيرة تلك السياسة العدوانية في استرداد الديون وعمليات قطع الماء في حالة عدم الدفع وهي السياسة التي اندرجت تحت مظلتها تلك الممارسة التي قام بها العاملون في إدارة المياه والمجاري في دترويت والمتمثلة في وضع الإسمنت في المناطق المحيطة بصمّام غلق توصيلة الماء لغرض منع السكّان من إعادة فتح الماء. وأدركت النساء المكافحات ضدّ عمليات القطع تلك أنّ معركتهنّ تتجاوز بكثير قطع إمدادات الماء.

وقد اتضح الآن مع عمليات قطع الماء تلك أنّه بعد سنوات من حرمان تلك الفئات من مرافق المدينة وبنيتها الأساسية لم يكن الهدف سوى تحسين تدفّق مداخل إدارة المياه والمجاري في دترويت بما يكفي لوضعها في قائمة المزدادات تحضيراً لنقل ملكيتها للقطاع الخاص. وارتفعت أسعار الماء في دترويت في العام 2002 بمعدّل تسعة بالمائة وفقاً لذلك. وفي الأثناء كانت شركة المياه تحرم قدرتها من العاملين العاديين لديها وتبرم في المقابل تعاقدات من الباطن أقلّ جدوى وتسعى نحو تضخيم حجم المناصب الإدارية خالقة بذلك مناخاً يمهد لإخراج المؤسسة من دائرة القطاع العام. وأصبحت أزمة عمليات قطع الماء يلازمها الآن شبح الخصومة.

وقد كان دعاة الخصومة يعتبرون أنّ قلق المواطنين إزاء حال شركة المياه سيتحوّل في النهاية إلى موقف القبول بأيّ شيء آخر حول مصير مياههم ويصبح دعاة الخصومة ومناصروهم حينئذ قادرين على إحكام رباط الخصومة حول عنق دترويت. ولكنّ النساء صلب منظمة ميتشيغان لحقوق الرفاه ومنظمة التحالف من أجل الماء العذب سوف لن يتحرّكن في ذلك الاتجاه. بل أطلقن حملة تعليمية تشمل في جزء منها مسيرات احتجاجية. وقد وجّهت الدّعوة على مدى ثلاثة أيام متعاقبة من أيام الاثنين إلى المواطنين لكي يلتحقوا بالمعتصمين حول مكاتب إدارة المياه حاملين في أيديهم فواتير المياه ثمّ يدخلون إلى المبنى مع مندوب عن منظمة حقوق الرفاه في ميتشيغان أو عن منظمة التحالف من أجل الماء العذب لكي تعاد إليهم إمدادات المياه أو لكي لا تقطع عنهم ثانية. وقد أدى ذلك إلى جدل كبير حول الحقوق المدنية كان بمثابة وصمة عار للمسؤولين على المياه.

وما تزال الحملة مستمرة الآن. ويعاني العديد من الأشخاص من انعدام إمدادات الماء في حين يتّضح باستمرار أنّ جينيفر غرانهولم حاكمة ولاية ميتشيغان هي زعيمة لا تبدي أدنا صاغية لتلك المسألة من مسائل حقوق الإنسان. ولكنّ النساء المنخرطات في ذلك الجهد يعتبرن مع ذلك أنه مع كل يوم يمرّ تزداد المسألة تعقيداً.

## بنغلاديش : مسارات إدماج النوع الاجتماعي في إدارة مخاطر الفيضانات في المجتمع المحلي

### التحديات القائمة

تشكل استجابات الأسر والمجتمع المحلي في بنغلاديش للأحداث المتكررة والقوى مثل الفيضانات مؤشرا على مدى عرضتها للتأثر وعلى مستوى قدرتها على التعاطي مع الحدث وعلى مدى حدة ذلك الخطر. وكلما كان الناس الذين على معرفة بالأمر يستبقون الزمن بشكل أفضل كلما كانوا أكثر قدرة على الاستعداد للخطر الداهم وتقليل أثر الضرر المحتمل على مجتمعهم.

ويرتبط الاستعداد للفيضانات إلى حد كبير بعنصرين أساسيين وهما أولا قدرة المؤسسات القطرية والمحلية والأهلية المختصة على تنظيم عملية الاتصال، وثانيا ضبط محتوى الاتصالات ذاتها وتحديد أولوياتها وفق احتياجات المستعملين وأولوياتهم.

فوق إنجاز نشرات التوقعات الجوية التقليدية قصير للغاية والأهالي لا يفهمون مصطلحات تحديد مستوى الخطر. ولا تتوفر أية آلية في ربط معلومات التوقعات الجوية باحتياجات المستعملين في مواقع محددة.

ويمتلك كل من الرجال والنساء قدرات ومواطن ضعف مختلفة فيما يتعلق بنشر المعلومات حسب اختلاف أدوارهم وظروفهم. وهم بالتالي يتأثرون بالكارثة على نحو مختلف. ويكون الرجال في العديد من الحالات أفضل ارتباطا باليات الإنذار المبكر بفعل حركتهم في الفضاءات العامة وإمكانية استفادتهم من مختلف قنوات الاتصال مثل الإذاعة والتلفزيون والشبكات المحلية غير الرسمية وتفاعلهم المباشر مع الموظفين الرسميين. بينما لا يتوفر للنساء سوى قدر محدود من إمكانية الاستفادة من المعلومات والمعرفة المتصلة بمخاطر الكوارث في مجتمعاتهن المحلية ذلك لأنهن أكثر نشاطا في البيت ولأنهن أقل حركة في المجتمع المحلي وأقل قدرة على إدراك المخاطر. كما أن أصوات النساء حول تقليص المخاطر لا تكاد تسمع في مسارات رسم السياسات واتخاذ القرار.

### البرنامج/المشاريع

في مطلع العام 2004 أطلق مركز خدمات المعلومات البيئية والجغرافية (GEGIS) بالاشتراك مع وكالات قطرية أخرى مبادرة لتنفيذ مشروع حول قابلية التعرض للفيضانات وتقليل المخاطر والاستعداد الأفضل لمواجهة الفيضانات

وذلك من خلال تركيز منظومة إعلامية "محلية" في منطقة معرضة للفيضانات. وقد شمل ذلك تحليل أثر إدماج النوع الاجتماعي في برنامج مخاطر الفيضانات المتعلقة بتقليل العرضة للتأثر والمخاطر. وكان الهدف يتمثل في تعريف أفضل للممارسات حول الاستعداد للفيضانات ونشر المعلومات ولاسيما لفائدة النساء في البيوت وحول العرضة للتأثر وتقليل المخاطر.

وقد انطلق ذلك المسار بتنظيم اجتماع تحسيبي في معهد تابع للحكومة المحلية بمشاركة منظمات غير حكومية و"مجموعة تخفيف أثر الكوارث" (DMI) وذلك من أجل تعريف احتياجات كل من الرجال والنساء. وقد أُجري البحث عن طريق مقابلات شخصية واستبيانات ومجموعات تفكير ومناقشات مفتوحة لتعريف احتياجاتهم الخاصة. وخضعت تلك العملية لاختبار ميداني مسبق ثم نفذت على أرض الواقع. وقد كانت نسبة الاستجابة 98 بالمائة في مسح الأسر الذي أجراه مركز خدمات المعلومات البيئية والجغرافية (CEGIS).

وكانت نتيجة ذلك البحث - الذي أُجري استعداداً لموسم الرياح الموسمية في تلك السنة - بروز أشكال جديدة في تبليغ المعلومات المتعلقة بالفيضانات. وتمّ ضبط مستوى خطر منسوب الأنهار لكل قرية وتم إعداد صيغ تحذير حول الفيضانات باللغة المحلية باستخدام وسائل إعلامية مختلفة شملت المعلقات والصور الفوتوغرافية والأشرطة المسموعة. وقد انتُقيت تلك الوسائل كطرق لدعم المؤسسات المحلية وتوفير إمكانية الوصول إلى المعلومة ولاسيما من أجل تعليم الأهالي ولاسيما الأميين منهم حول بعض الأنشطة مثل إجلاء الدواب والمحاصيل والاستعداد للطوارئ على مستوى الغذاء وتنظيم قوارب الإجلاء.

## النتائج الحاصلة

تعلم الرجال والنساء في فيضانات 2004 واستفادوا بدرجة كبيرة من الآليات الجديدة التي تم إدخالها مثل شبكة الريات والميكروفونات في المساجد وقرع الطبول. وتقول بعض نساء المجتمع المحليّ أنهن يحاولن الآن فهم دلالات شبكة الريات وأهمية معلومات الإنذار بالفيضانات.

## مستويات الاستجابة للبرنامج

تقول "بادما راني" أن من شأن الرسائل الموجهة في الوقت المناسب والتي تستجيب لشواغل النساء في القرية أن تمكنهنّ من الاستعداد للفيضانات. وتضيف قائلة "أستطيع تخزين الغذاء الجاف وحماية دواجني ونقل مؤونتي من الأرز وتعليق الأرضية إذا كنت أفهم لغة التوقعات الجوية".

وكان عمر سلطان منشغلا حول كيفية حفظ مخزونة من الأرز (حوالي 150 كيسا) إلى موقع أكثر علواً وكان على وشك أن يدفع أموالا مقابل نقله طالما أن مستوى الماء يزيد يوما بعد يوم. ولكنه عندما شاهد الراية البيضاء الخاصة بمنظومة الإنذار (والتي تعني انخفاض مستوى الماء) عدل عن نقله واستطاع بذلك توفير استثماره بدلا من نقل ذلك المخزون. ويقول "نحن نفهم منظومة الإنذار المعتمدة على شبكة الريات وهي مفيدة جدا".

## العوامل الأساسية للنجاح

- إطار التحليل المراعي للنوع الاجتماعي: تم تطوير الإطار من أجل دراسة مختلف الأنساق على امتداد المجتمع المحلي والمتعلقة بالحوادث التي يمكن تحليلها في إطار النوع الاجتماعي. وشمل ذلك أدوار النوع الاجتماعي التقليدية وإمكانية الاستفادة والتحكم في وسائل الاتصال والموارد الأخرى وتأثيرات الكارثة التي تختلف باختلاف النوع الاجتماعي قبل الحدث وأثناءه وبعده.
- أطر إضافية: بعد أن وفرّ إطار التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي المدخل نحو النوع الاجتماعي والكوارث استخدمت أطر "هارفارد" التحليلية وإمكانية الاستفادة والتحكم في جعل أدوار المرأة بارزة بوضوح ضمن مسار إدارة المخاطر.

## العقبات الرئيسية

- توقعات جويّة غير ملاءمة على المستوى المحلي: يقول كل الرجال والنساء المشتركين في المسح أنهم كانوا غير قادرين على الربط الذهني بين التوقعات الجويّة باعتبار أنها لم تتم ملاءمتها مع وضعهم المحلي. وحتى اللغة والنظام المتري كانا بمثابة أشياء غريبة عن ثقافتهم أو أن المعلومات المقدمة حول مياه الأنهار لم تكن مفيدة إذا تعلّق الأمر بأرض منبسطة يغمرها الفيضان.
- تفاوت النوع الاجتماعي في تلقي المعلومة: تتلقى النساء بصفة عامة قدرا ضئيلا للغاية من المعلومات مقارنة بالرجال قبل وقوع الفيضانات وبعدها باعتبارهنّ ينشغلن برعاية الأطفال وجمع ماء الشرب وحفظ البذور والحطب والغذاء والمدّخرات بينما تتوفر للرجال إمكانية استفادة أكبر من معلومات الإنذار المبكرّ بفعل اتصالهم الشخصي بالآخرين وسهولة الاستفادة من البث الإذاعي والتلفزيوني.

## الآفاق المتاحة والاستدامة وقابلية التحويل

يتطلب الأمر من أجل ضمان استمرارية تقليص خطر الكوارث في مواقع أخرى الاضطلاع بدورين أساسيين بنجاح، وهما على التوالي:

- المجتمع المحلي: يعتبر دور المجتمع المحلي أساسيا في تقليص خطر الكوارث. وأفراد المجتمع المحلي هم الفاعلون الأساسيون وكذلك هم أول المستفيدين من تقليص خطر الكوارث.
- الحكومة: يتعين على الوكالات الحكومية القطرية والمحلية إشراك النساء وتشجيعهنّ على المشاركة إلى جنب الرجال في تنفيذ إجراءات الاستعداد للفيضانات. ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار مختلف أدوار الرجال والنساء واحتياجاتهم أثناء تخطيط كافة مراحل التأهب للكوارث والإغاثة وإعادة التأهيل.

## معلومات أخرى

• الاتصال بالباحثة:

س.هـ.م فخر الدين

[suddin@cegisbd.com](mailto:suddin@cegisbd.com)

للاستعلام حول مركز خدمات المعلومات البيئية والجغرافية

<http://www.cegisbd.com>

للاستعلام حول مؤسسة ريفرسايد تكنولوجي

<http://www.riverside.com>

#### المصدر

مكتب المستشار الخاص لقضايا النوع الاجتماعي وترقية المرأة : النوع الاجتماعي والمياه والصرف الصحي، دراسات حالة حول أفضل الممارسات. نيويورك، الأمم المتحدة (تحت الطبع).

## مصر : تمكين مشاركة المرأة في اتخاذ القرار في المجتمع المحلي

### وفي البيت حول المياه والصرف الصحي

#### التحديات القائمة

توثق هذه الدراسة كيف أن جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة (BLACD) استخدمت مقاربة تدرج النوع الاجتماعي كجزء لا يتجزأ في مشروع إمدادات مياه وصرف صحي قامت بتنفيذه في قرية نزلة فرج الله الواقعة في مصر العليا في الفترة الممتدة بين يناير/ كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2004. وقد استهدف المشروع حوالي 700 أسرة تفتقر لمرافق الصرف الصحي ومن بين المستهدفين 60 بالمائة من النساء (جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة، 2002). ويعمل غالبية السكان كعمال عرضيين في الزراعة ويحصلون على دخل ضئيل. وتوجد في القرية مدرسة ابتدائية ووحدة صحية. وكان ما يزيد عن نصف الـ1500 أسرة من نزلة فرج الله قبل المشروع يفتقر للمراحيض والمياه الجارية النظيفة والمأمونة. وترتبط الأمراض الأكثر شيوعاً والتي يمكن الوقاية ضدها بما في ذلك الإسهال والأمراض الكلوية بصفة مباشرة بانعدام ماء الشرب وضعف مستوى ممارسات الصرف الصحي. وتحمل النساء مسؤولية تزويد أسرهن بالماء لأغراض الشرب والغسيل والتخلص من الفضلات. وكان المصدر الرئيسي للماء قبل المشروع عبارة عن مضخات يدوية بلدية. وشملت أهم الشواغل في نزلة فرج الله المسائل التالية:

#### المياه والصرف الصحي

- جمع الماء، وهي مهمة تتطلب بذل الكثير من الوقت والجهد ذلك أنه يتحتم على النساء القيام بأربع رحلات في اليوم للحصول على الماء الملائم. وقد جعل هذا الوقت المستهلك النساء يهملن الشؤون المنزلية الأخرى وحفظ الصحة الشخصية والأنشطة الأخرى،
- غسل الملابس وأواني الأكل بماء ملوث بالفضلات البشرية،
- ممارسة رمي الفضلات البشرية في القناة بحيث يتلوّث الماء وبميل لونه إلى السواد علاوة على الرائحة الكريهة والمذاق الكريه،
- تضطرب النساء والفتيات للانتظار إلى حين حلول الظلام لقضاء حاجاتهن البشرية. وقد أثر ذلك على صحتهن وجعلهن عرضة للعنف البدني.

#### أدوار النوع الاجتماعي التقليدية واختلال توازن النوع الاجتماعي

- أفردت أدوار النوع الاجتماعي التقليدية قدراً ضئيلاً من الحقوق للنساء. ونادراً ما تشارك النساء في أنشطة خارج البيت بل ينشغلن بالكامل بجلب الماء ورعاية أطفالهن والقيام بالشؤون المنزلية الأخرى. وهنّ غير قادرات على المشاركة في الأدوار الاجتماعية الخارجية وأغلبهنّ أميات،

- استخدام عوائق قانونية لمنع مشاركة النساء في حياة المجتمع المحلي. إذ يفتقر العديد من النساء حتى لتعريف هويتهنّ وذلك باعتبار أنهنّ نساء فليس من المهمّ تسجيل ميلادهنّ.

## البرنامج/المشاريع

اتصل أهالي نزلة فرج الله في بادئ الأمر بجمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة لطلب المساعدة بعد أن لاحظوا المبادرة الناجحة المتمثلة في تركيز مراحيض وحفريات في القرى المجاورة. ويتألف المشروع في نزلة فرج الله من ثلاث مكونات وهي على التوالي توصيلات مياه ثم تركيز مراحيض على المستوى المنزلي ثمّ التعليم على قواعد حفظ الصحة. وقد عملت جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة بفعالية على إدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في مشاريعها الجديدة من أجل تعزيز مبادرات إدماج النوع الاجتماعي وزيادة فعالية المشاريع. وقد أدى ذلك إلى تطوير نموذج الزائر الصحي الذي يمكن كذلك للنساء المشاركة فيه بنشاط على كافة المستويات رغم اعتراضات الرجال على وجودهنّ الفعلي في إدارة المشاريع.

وساعدت جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة الزائرين الصحيين في القرية على تخطيط حملات لتنمية الوعي حول المياه والصرف الصحي ووفرت التدريب حول مسائل المياه والصرف الصحي والصحة الأساسية والتغذية وصحة الطفل والصحة الإنجابية والإسعافات الأولية وكذلك حول مهارات الاتصالات. وشارك الزائرون الصحيون من خلال انتقاء المنتفعين من المشروع بالاعتماد على مقاييس ومعايير متفق عليها. وأشرك كل من النساء والرجال في تخطيط المشروع وكذلك في القرارات المتخذة على مستوى البيت من أجل المشاركة في المشروع. ويشمل نجاح جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة الجوانب التالية:

## الأثر على الصحة والصرف الصحي

- زوّدت الجمعية 700 أسرة بحنفيتين ومرحاض لكل أسرة، موفّرة لها بذلك إمكانية الاستفادة بشكل مباشر بمصدر ماء نظيف وملئم وبوسائل أكثر مراعاة للقواعد الصحية في التخلص من فضلاتها،
- قامت الجمعية بتنمية الوعي حول الوقاية من الأمراض ممّا أدى إلى تغيير في السلوك على صعيد الصرف الصحي.
- خفضت الجمعية من الوقت المستهلك (أساساً من قبل النساء) في جمع الماء والتخلّص من الفضلات.

## إدماج النوع الاجتماعي وتمكينه

- أدرجت الجمعية بنجاح النوع الاجتماعي واحتياجات النساء الخاصّة ومصالحهنّ ضمن المشروع في مجتمع محليّ تقليدي يسيطر عليه الرجال.
- أبرزت الجمعية أن الزائرات الصحيّات يمكن أن يكون لهنّ تأثير كبير على المجتمع المحليّ،
- رفعت الجمعية بشكل كبير وبجلاء من مستوى تمكين المرأة في اتخاذ القرار على مستوى المجتمع المحليّ وعلى مستوى البيت ولاسيما فيما يتعلّق بالصحة والرفاه وكسب الرزق،
- قامت الجمعية بتطوير شعور الفخر والاعتزاز لدى الرجال والنساء على حدّ السواء بإمكانية الاستفادة أسرهم من الماء بشكل مستقلّ.
- رفعت الجمعية مستوى شعور النساء بالأمان والكرامة والإحساس وبالافتقار الذاتي.

## الأنشطة الأخرى وأهداف التنمية

- أسست الجمعية جمعية إنمائية محليةّ من النساء الراغبات في مواصلة أنشطتهن في المجتمع المحليّ بعد استكمال إنجاز المشروع.
- وفرت الجمعية قاعدة للنساء الساعيات نحو الحصول على حقوق أخرى علاوة على إمكانية الاستفادة من الماء.
- رفعت الجمعية من احتمال بلوغ أهداف إنمائية أخرى.

## العقبات الرئيسية

شكّلت هياكل النفوذ السائدة عائقاً أمام تمكين المرأة ولاسيما على مستوى الإدارة. وعلى الرغم من أن المشروع لقي ترحاباً من قبل أهالي القرية والسلطات المحليّة إلاّ أنه حصلت في البداية مقاومة أمام مشاركة النساء. وأصرّ زعماء المجتمع المحليّ على أن يقتصر العمل في لجنة إدارة المشروع على الرجال دون سواهم. وواجهت بعض الزائرات الصحيّات معارضة من أفراد الأسر الرجال مثلما كان الأمر كذلك بالنسبة لبعض النساء اللاتي رغبن في المشاركة في برنامج توصيلات المياه. ورغم العقبات العديدة فقد أمكن للجمعية الإنمائية المتأسسة على إثر ذلك المشروع أن يتمّ تسجيلها بصفة رسمية.

## العوامل الأساسية للنجاح

يوفّر المشروع نموذجاً فعالاً لتنفيذ برامج مياه وصرف صحيّ مراعية لمتطلبات النوع الاجتماعي. وبيّين المشروع كذلك أن المشاركة الفعالة للمرأة في مشاريع مياه وصرف صحيّ عنصر مهم باعتبار أدوار النساء الأساسية في توفير وحفظ الماء ومرافق الصرف الصحيّ وقواعد حفظ الصحة على مستوى الأسرة. وأقرّ المشروع كذلك بأنه من خلال العمل جنباً إلى جنب ووفق قاعدة شراكة تصبح النساء والرجال أكثر فعالية ويستطيعون تنمية مستوى أكبر من التعاون بين الجنسين على مستوى الأسرة.

## الآفاق المتاحة والاستدامة وقابلية التحويل

أبرز هذا المشروع أنه يمكن في ذات الوقت الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية المهمشة مع الدفع في ذات الوقت بتغييرات على مستوى أدوار النوع الاجتماعي التقليدية. ووفرت الجمعية الإنمائية المتأسسة على إثر المشروع القاعدة نحو أنشطة أخرى تستفيد من التجربة المكتسبة أثناء ذلك المشروع.

## معلومات أخرى

- الاتصال بالباحثة : غادة محمود همّام [ghada.hamam@pdpegypt.org](mailto:ghada.hamam@pdpegypt.org)
- للاستعلام حول جمعية حياة أفضل من أجل التنمية الشاملة: <http://www.novib.nl/content/?type=Article&id=3572>
- (تقديم المنظمة) أو البريد الإلكتروني: [infor@blacd.org](mailto:infor@blacd.org)
- للاستعمال حول دياكونيا: [http://www.diakonia.se/main\\_eng.htm](http://www.diakonia.se/main_eng.htm)

## المصدر

مكتب المستشار الخاص لقضايا النوع الاجتماعي وترقية المرأة: النوع الاجتماعي والمياه والصرف الصحي، دراسات حالة حول أفضل الممارسات. نيويورك، الأمم المتحدة (تحت الطبع).

## جنوب إفريقيا : النساء في مشروع الصرف الصحي وصنع الآجر، قرية "مابيول"

### التحديات

تتكوّن قرية "مابيول" في جنوب إفريقيا من 450 أسرة. ورجال "مابيول" هم في العادة عمّال مهاجرون. ويلقي غيابهم بكامل مسؤولية رعاية الأطفال والمسنين وغذاء الأسرة على النساء علاوة على المهام الأخرى المهدرة للوقت مثل جمع الحطب والماء. ويعود تفشي الأمراض على نطاق واسع في هذه القرية مثل الكوليرا إلى انعدام البيئة الصحية ونقص مرافق الصرف الصحي المناسبة. كما أن أهالي القرية لا يولون عناية كبيرة بقواعد حفظ الصحة الشخصية. ويوجد أقرب مصدر للماء على مسافة 10 كيلومترات من القرية. وقد أصبحت مسألة التردد على مرافق الصرف الصحي في غاية الصعوبة بالنسبة للعديد من النساء والفتيات نتيجة رداءة البناء وقواعد حفظ الصحة. وغالبا ما يقضي الفتيان والرجال حاجاتهم البشرية في الأجمات المتواجدة في الجوار. وقد جعل نقص الوعي بقواعد حفظ الصحة وكذلك ندرة مواد البناء الأساسية مثل الآجر وضعف مستوى المهارات لدى سكان القرية من الصعب تغيير ذلك الوضع السائد.

### البرنامج/المشاريع

تم تطوير مشروع الصرف الصحي في قرية "مابيول" من أجل الاستجابة لتلك المشاكل وذلك من خلال مبادرة مشتركة بين وزارة شؤون المياه والغابات (DWAF) والمجتمع المحلي ومؤسسة "مفولا تراسست". وهذه الأخيرة هي منظمة غير حكومية تقوم بتنفيذ مشاريع مياه وصرف صحي في جنوب إفريقيا وتركز على تمكين المرأة. وقد توجهت الاستراتيجية المعتمدة نحو ضمان مشاركة النساء الكاملة في تطوير الخدمات باعتبار أن النساء هن اللاتي يضمنن في العادة أن تستجيب الخدمات المطوّرة لاحتياجات كافة الأفراد.

وقد كانت وزارة الصحة تقوم بتنفيذ أنشطة متصلة بالصحة في قرية "مابيول" وتعلّم الأهالي حول بعض المسائل مثل الرعاية الصحية الوقائية للأطفال. إلا أن تلك البرامج لم تثبت جدواها في تغيير سلوك المجتمع المحليّ نحو قواعد حفظ الصحة الجيدة. وقد رفعت مجموعة من نساء القرية عدة تطلّبات حول تدهور الوضع الصحي وقواعد حفظ الصحة معبرّات عن أملهن في تغيير ذلك الوضع.

وبفعل الأثر القوي الذي خلفه إصرار نساء قرية "مابيول" على التغيير الإنمائي قامت مؤسسة "امفولا تراست" ووزارة شؤون المياه والغابات بتوفير موارد مشروع وقدمتا الدعم المادي لمشروع الصرف الصحي. وعلى المستوى الحكومي اتخذت وزارة شؤون المياه والغابات قراراً بتمويل أي مشاريع صرف صحي شريطة أن يكون هناك توازن في النوع الاجتماعي على صعيد اتخاذ القرار. وتولت تسيير المشروع لجنة منتخبة من المجتمع المحلي قامت بضبط معايير واضحة حول الأهلية للعضوية. ونتيجة للمعايير التعليمية انتخبت ضمن اللجنة نساء كنّ قد انتفعن في السابق ببرامج تعليمية نفذتها وزارة الصحة وأصبحن الآن يشغلن ثمانية مقاعد من أصل الـ10 مقاعد. وتم كذلك إطلاق مشروع صنع آجر للحصول على المواد اللازمة لبناء مراحيض وتوليد الدخل. وقد واجه كل من مشروع الصرف الصحي ومشروع صنع الآجر على حد سواء تحديات متصلة بالنوع الاجتماعي. وقد أجري تحليل لنمط تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي كجزء من المشروع من أجل مساعدة أفراد المجتمع المحلي على إدراك أهمية مساهمات النساء في المجتمع المحلي وفي المشروع على وجه الخصوص. وقد تنامي وعي المجتمع المحلي بالمنافع المتأتية من قواعد حفظ الصحة الجيدة.

## النتائج

### حفظ الصحة والصرف الصحي

- تتوفر للمجتمع المحلي الآن مراحيض مأمونة وصحية ولائقة.
- يشهد المجتمع المحلي تحسناً على صعيد الصحة وقواعد حفظ الصحة بما في ذلك مستوى أكبر من الكرامة والحميية للنساء والرجال على حدّ سواء فيما يتعلق بالتخلص من الفضلات.

### تمكين المرأة

- أصبح هناك قبول متزايد لأدوار المرأة القيادية لدى أفراد المجتمع المحلي والحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية علاوة على مستوى متزايد من التعاون بين النساء والرجال.
- تعلمت نساء اللجنة كيفية إدارة مشروع ما على امتداد دورة عمر المشروع

### تنمية المجتمع المحلي

- استخدم مشروع صنع الآجر 10 أشخاص منهم أربعة رجال وست نساء وأصبح المجتمع المحلي قادراً على الحصول على الآجر بأسعار في المتناول.
- تركزت أنشطة أخرى مولدة للدخل وأصبحت تتوفر كميات أكبر من الأموال في المجتمع المحلي في حوزة النساء والرجال على حدّ سواء.

## العوامل الأساسية للنجاح

### تقييم وتعبئة المجتمع بأكمله

- تم تحسيس الأهالي بمسائل النوع الاجتماعي في إطار مجتمعهم المحلي.
- أدرجت مصالح النساء والرجال ورفاههم صلب عملية تصوّر المشروع وإدارته.
- استخدمت مقاربات متنوعة من أجل اجتذاب مشاركة واسعة سعياً نحو إحداث تغييرات على سلوك حفظ الصحة.
- اشترك المجتمع المحلي بكامله وبما في ذلك مستشارو المجالس البلدية والقيادات لكي يبرزوا لأفراد المجتمع المحلي أنه يمسون بزمam العملية.

### التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي وإدماج النوع الاجتماعي

- تم تقييم المعوقات الزمنية التي تواجه النساء والرجال فيما يتعلّق بإمدادات المياه وحفظ الصحة.
- تم استكشاف أدوار ومسؤوليات النوع الاجتماعي بشكل حسّاس ودون تهريب من أجل معرفة كيف يمكن تغييرها.
- استحدثت بيئة ملائمة توفّر للنساء إمكانية المشاركة مثل برمجة الاجتماعات للأوقات التي يمكن فيها للنساء الحضور ويتم توفير الدعم في كافة مراحل المشروع للنساء المشاركات.
- استحدثت فرص للنساء والرجال للعمل جنباً إلى جنب في أدوار متنوعة.

### العقبات الرئيسية

- لم يدعم المجتمع المحلي في البداية فكرة أن تتولى النساء قيادة المشروع الإنمائي ولم تسمح البلدية للنساء بفتح حسابات مصرفية ذلك أن هناك شعوراً بأن لجنة المشروع لا تمتلك مهارات كافية لإدارة الأموال.
- لم يوافق بعض الأزواج على مشاركة زوجاتهم ولاسيما في نشاط الصرف الصحي، ذلك أنه في هذا الجزء من جنوب إفريقيا لا يزال الحديث في قضايا الصرف الصحي يعتبر في عداد المحظورات الاجتماعية.

### الآفاق المتاحة والاستدامة وقابلية التحويل

واصل بعض أعضاء اللجنة أنشطتهم في تعزيز الصحة وقواعد حفظ الصحة والتدريب في المجتمع المحلي بعد تركيز المراحيل. ويفضل التخطيط الاستراتيجي السليم للمشروع والتدريب وبناء القدرات والدعم المقدم من المؤسسات ذات الخبرة في المجال استمرت النساء في قرية "مابويل" في إطلاق مشاريع إنمائية أهلية في ظل حوار مستمر مع شركائهن من الرجال.

## معلومات أخرى

- الاتصال بالباحثة: جابو ماسونندو : [jabu@mvula.co.za](mailto:jabu@mvula.co.za)
- للاستعلام حول مؤسسة "امفولا تراست" : <http://www.mvula.co.za>

## المصدر

مكتب المستشار الخاص حول النوع الاجتماعي وترقية المرأة، النوع الاجتماعي والمياه وحفظ الصحة : دراسات حالة حول أفضل الممارسات. نيويورك، الأمم المتحدة (تحت الطبع).

## السنغال: دور المرأة من خلال نموذج لإدارة جماعة محلية لمواردها السمكية الخاصة وبيئتها البحرية بكايار

تسلط دراسة الحالة هذه الضوء على دور المرأة في إدارة استغلال الثروات السمكية والموارد الساحلية في منطقة كايار السنغالية. لقد اقتضت العادة في هذا الميدان تقييم مرحلة ما بعد الصيد دون اعتبار المراحل البنائية الممهدة لذلك. إذ أن نموذج كايار في إدارة الثروات السمكية والبيئة البحرية هو في الواقع نتيجة لمسار طويل تمتد جذوره إلى تقاليد الصيد القديمة، والتي تلعب المرأة فيها دورا رئيسيا وليس هامشيا.

## مقدمة

تقع قرية كايار البحرية على مسافة حوالي 50 كم إلى الشمال من دكار، والتي تعتبر واحدة من أهم جماعات الصيد التقليدي في البلاد.

## كايار، السنغال

خلال العشرين سنة الماضية، وخصوصا منذ سنوات الجفاف الذي اجتاحت القارة في أواسط الثمانينات والأزمة التي شهدتها قطاع الفلاحة، تصاعد استغلال الثروات البحرية بشدة، إلى درجة أن أصبحت الأسماك نادرة. إذ أن العديد من الأنواع صارت تُستغل بصفة مفرطة، وخاصة منها أسماك المياه العميقة والقشريات. أما أسماك المياه الضحلة فقد استهلكت بالكامل في معظم مناطق الصيد. كما تفاقمت المشكلة إلى درجة قصوى بسبب أساطيل الصيد القادمة من البلدان الشمالية. إذ وبعد أن استنفدت هذه الأساطيل الثروات البحرية في مياهها الخاصة، انتقلت إلى الصيد في سواحل غرب إفريقيا، حيث لا يزال الصيد قطاعا غير مقنن بالدرجة الكافية وأين تتداخل هذه الأساطيل مع قوارب الصيد المحلية التقليدية. وبذلك تسارع النسق التصاعدي للصيد بصفة مقلقة. ففي الجملة يتم سنويا اصطياد 400.000 طن من الأسماك في المنطقة الاقتصادية الحصرية للسنغال (EEZ). علما وأن الصيد البحري يمثل النشاط الاقتصادي الأهم في البلاد:

- يشغل قطاع الصيد البحري بالسنگال حوالي 15% من مجموع اليد العاملة (600.000 شخص).
- تأتي الأسماك الطازجة والمنتجات السمكية بصفة عامة في مقدمة المواد التي يصدرها السنغال إلى أوروبا وآسيا والبلدان المجاورة، وذلك بقيمة سنوية جمالية تقدر بـ 300 مليون يورو. وهو ما يمثل نسبة 30% من القيمة الجمالية لصادرات السنغال.
- زيادة على ذلك تحصل الحكومة السنغالية على عائدات إضافية عبر السماح لمراكب الصيد الصناعية الأوروبية والأسبوية بالصيد داخل المنطقة الاقتصادية الحصرية للسنغال (EEZ).
- تتأتى نسبة 5% من البروتينات الحيوانية التي يستهلكها السنغاليون من الأسماك والمنتجات السمكية.

وهذه المعطيات تخفي في خلفيتها الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في عملية الإنتاج السمكي، ويتمثل هذا الدور خاصة في المهام التالية:

- معالجة الأسماك وما يتطلبه ذلك من أعمال أخرى مثل جلب المياه العذبة وجمع الحطب اللازم للوقود.
- الأعمال التجارية: إذ أن قسما كبيرا من عمليات تداول المنتجات السمكية تؤمنه النساء، وذلك عبر الأسواق المحلية والمطاعم وغيرها من النقاط التجارية المتعددة.

ونستخلص من ذلك أن المشاكل التي يعاني منها قطاع الصيد البحري لا ترتبط فقط بمسائل الحفظ والتنوع البيئي، وإنما هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك انطلاقا من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى القومي.

### النساء المتخصصات في معالجة الأسماك

إن أول مبادرة قام بها مكتب غرب إفريقيا للصندوق الدولي للحياة البرية ( WWF ) هو مشروع ياكار (والتي تعني "الأمل" في لغة الولوف). حيث وضع المشروع، واسمه الكامل 'ياكار، إدارة الجماعة المحلية لثروتها البحرية والبيئة في كايار'، برنامج عمل يهدف إلى المساعدة في إيجاد وتنفيذ حلول للمشاكل التي يواجهها قطاع الصيد البحري بالجهة. وتتلخص أهداف المشروع في المحافظة على الثروة السمكية والتقليص من حدة الفقر في صفوف الصيادين وتحسين المواصفات الصحية للمنتجات البحرية.

لقد انطلقت أنشطة مشروع ياكار في سنة 2003. بيد أنه في البداية تمّ التركيز بالدرجة الأولى على المشاكل المتعلقة بحفظ الأسماك، دون الأخذ في الاعتبار لأية مشاكل أخرى. ولذلك صار يبدو جليا أن البرنامج بحاجة إلى الاهتمام،

إضافة إلى ذلك، بمسألة العلاقة الموجودة بين الموارد المعاشية الطبيعية من ناحية ومهمة التخفيف من حدة الفقر من ناحية أخرى.

لقد شكل الانتباه إلى هذه المسألة نقطة الانطلاق لبرنامج "حماية الموارد الطبيعية البحرية للجماعات المحلية الساحلية". والذي بدوره يندرج ضمن "برنامج الموارد الطبيعية المعاشية ومقاومة الفقر" الذي انبثقت بمبادرة مشتركة من "صندوق الحياة البرية" و "اللجنة الهولندية للإتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN"، وجمعية "صديق الأرض" (Friend of the Earth). وقد انطلقت أشغال البرنامج في جانفي 2004 لتتواصل على مدى ثلاث سنوات. ويمكن تلخيص الهدف الأساسي للبرنامج في السعي إلى "المساهمة الفعالة والجلية في الارتقاء بالظروف البيئية للموارد الطبيعية البحرية وتحقيق رفاه المجموعات البشرية التي تعول بصفة مباشرة على هذه الموارد".

لقد تمت صياغة وتطوير ثلاث وحدات ضمن البرنامج، جميعها تتمحور حول مسألة الحد من ظاهرة الفقر. وهي كما يلي:

1. التدخل المباشر للتخفيف من حدة الفقر في أوساط صغار الصيادين داخل الجماعات المحلية الساحلية.
2. إيجاد وتنمية فرص تسويق المنتجات السمكية الساحلية عبر آليات أهمها تقنين القطاع على المستوى المحلي، وذلك لخلق القدر اللازم من الاستقرار في عملية التوريد وضمان أسعار وعائدات أعلى للصيادين.
3. تقوية التعاون والتبادل في مستوى مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بغاية بناء القدرة الذاتية على تحسين الأداء في ميدان الإنتاج السمكي عموماً.

وتتمثل أهم النشاطات التي تعمل على تنمية الربط بين مسألتنا المحافظة على التنوع البيئي والتخفيف من حدة الفقر في ما يلي:

- برنامج التمويل الشخصي، والذي انطلق في مارس سنة 2004 عبر تطوير تعاونية ادخار وإقراض (Mutuelle d'Épargne et Crédit)، والتي دخلت حيز التطبيق بعد حوالي ستة أشهر من بعث البرنامج (أكتوبر 2004). وقد تم تمويل هذا النشاط عن طريق "برنامج الموارد الطبيعية المعاشية ومقاومة الفقر".
- إحداث محمية بحرية في كايار عبر عملية تشاركية يندمج فيها جميع المستغلين، والذين هم غالباً من الصيادين التقليديين والنساء اللاتي يقمن بعمليات حفظ وبيع الأسماك.

## أهمية هذه القضية

لقد بينت هذه التجربة أن معرفة كيفية تفاعل الناس مع بعضهم البعض ومع المحيط الذي يعيشون فيه تمثل عنصرا ضروريا لأية سياسة موارد ناجحة. ونلاحظ، من جهة أخرى، أن صياغة سياسة الموارد تكون أكثر إفادة على المستوى المعرفي وأكثر تجديدا عندما تكون منفتحة على آراء وتجارب جميع المستغلين. بيد أنه وعلى الرغم من ضلوعهن في استغلال الموارد الساحلية والبحرية في كل أنحاء العالم، تواجه العديد من النساء عقبات أمام مشاركتهن الكاملة في التخطيط وفي إدارة تلك الثروات. وهي عادة عقبات ذات جذور مؤسسية وتربوية وثقافية، ومن شأنها أن تؤثر تأثيرا عميقا على مجرى اتخاذ القرارات التي لها صلة وثيقة بنماء الثروات البحرية ورفاه الجماعات المحلية الساحلية. إن دراسة الحالة هذه تلقي الضوء على المحاولة التي جرت في كايار بالسنغال من أجل الإدماج الكلي للمرأة في عملية إدارة قطاع الأسماك والثروات الساحلية.

### الحالة : مشاركة النساء في إنشاء المنطقة البحرية المحمية ( MPA ).

جرت العادة في معظم البلدان على أن لا يقع تشريك المرأة، بل والتغافل عن ضرورة وقيمة مشاركتها في التخطيط وتنمية وإدارة الموارد البحرية والساحلية. ولحسن الحظ، تم في عملية إنشاء المنطقة البحرية المحمية ( MPA ) الاعتراف بمسألة النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في العملية الإنمائية كعنصر محوري في التنمية المستدامة.

واعتبارا لاختلاف أدوارهم، فإن النساء والرجال يتعاملون مع المناطق البحرية المحمية ( MPAs ) بطرق مختلفة، سواء كانوا منخرطين في العملية أو اقتصر دورهم على مجرد الاستشارة. كما كان للرجال والنساء على حد سواء وبصفة حتمية أثر فاعل في عملية إنجاز وإدارة المنطقة البحرية المحمية. لقد اثبتت هذه التجربة ان الاعتراف بفوارق النوع الاجتماعي وإدماج تلك الفوارق والاختلافات صلب عملية التخطيط "للمنطقة البحرية المحمية"، يضاعف من فرص مشاركة النساء والرجال على حد سواء في هذه المنطقة والاستفادة منها، وهذا بدوره يسهم الى درجة كبيرة في نجاحها.

### النساء كمستغلات بالمنطقة البحرية المحمية ( MPA )

عندما يستشير المخططون الرجال حصرا دون النساء فانهم في الواقع يستشرون نصف المواطنين فقط. وكنتبجة منطقية لذلك فانهم يخسرون نصف المعلومات. ولكن وفيما يتعلق بكايار فإن الأمر يختلف بصفة جذرية. إذ ومنذ البداية انخرطت المرأة والرجل في عملية تأسيسية تشاركية "للمنطقة البحرية المحمية". كما تجدر بالملاحظة في هذا الصدد أن أهمية مشاركة المرأة ليست فقط عددية وإنما هي نوعية بالدرجة الأولى. فتواجد النساء في فضاءات مختلفة من المنطقة يجعل منهن عنصرا حاسما في رسم الصورة كاملة للمنطقة الحيوية، عوض الاقتصار، كما هو في السابق، على التركيز على حاجيات الرجال وأولوياتهم.

وفي هذا الصدد لعبت مختلف الجمعيات النسائية ( مجموعات الرقيّ بالمرأة و جمعيات معالجة الأسماك و لجان تطهير السواحل، إلخ.) دورا مهما للغاية. وفي نفس السياق فإن الجودة المتميزة لإسهامات المرأة تبدو جلية في انتخاب النساء لشغل مناصب محورية في مختلف اللجان والأجهزة الإدارية الأخرى.

ونتيجة لذلك أخذ الوضع المالي للصيادين في كايار في الازدهار. ذلك أنه بفضل تحسن الإدارة نما حجم الأسماك توازيا مع ارتفاع الأسعار. ومن بين التدايعات الإيجابية لذلك أن الصيادين ومعالجي الأسماك، وهم في الغالب من النساء، أصبحوا يعتبرون التكوين الذي يتلقونه عن سبل الرفع من قيمة منتجاتهم مفيدا للغاية. وعلى الرغم من أن بعض المشاكل المتعلقة بالإدارة المشتركة لا تزال عالقة يشعر الصيادون والمنظمات النسائية عموما بأنه صار لديهم الآن قدر من السلطة، كما تكون لديهم وعي بالقيمة التي تنطوي عليها منظومتهم الإدارية.

### إحداث برنامج تمويل شخصي (لبعث مشاريع صغرى) لفائدة النساء

إن التخفيض من حدة الاستغلال غير المتجدد وغير المستديم للموارد والثروات البحرية والساحلية يمثل إحدى الأدوات الناجعة في المحافظة على التنوع البيئي. بيد أنه إذا كان مصدر هذا الاستغلال هو الصيادون الإكتفائيون والتقليديون فإن الوضع يصبح أكثر تعقيدا، إذ يعني ذلك أن مصدر رزق المواطنين في خطر. ويتمثل الحلّ الأول، وفق هذه المعطيات، في تشجيع الصيادين على توخي نسق يراعي المسائل البيئية، أما الحل الثاني فيتمثل في مساعدتهم وأسرهم على التحول من الصيد إلى حرف أخرى. ليست هذه بالضرورة حلول مكلفة، إلا أنها تتطلب بعض المال والحال أن الصيادين الصغار نادرا ما يستطيعون الحصول على أكثر من قوت يومهم. وهذا ما دفع الصندوق الدولي للحياة البرية (WWF) إلى أن يصبح فاعلا في المساعدة على إنشاء منظومات تمويل شخصي لفائدة الجماعة المحلية مراعية للنوع الاجتماعي. لقد كانت التجارب التي جرت في كايار ولا زالت مشجعة للغاية. إذ أن اتحادات الإقراض تقوم بأكثر من مجرد توفير المال: لقد كانت توفر نفوذا وسلطة. فاتحادات الإقراض تعتبر أداة لمقاومة الفقر وللتشجيع على إدارة بيئية أفضل. ففي كايار مثلا وظفت النساء القروض الشخصية لبعث فلاحة خضروات ولتربية الماشية وإنشاء الدكاكين، وكذلك للرفع من قيمة المنتجات السمكية عبر بعث مؤسسات يبيع بالجملة خاصة بهن والتخلص بالتالي من الوسطاء. وفي هذا السياق تم منذ بدء الأنشطة في سنة 2004 تقديم 206 من القروض الصغرى. لقد تم إحداث الصندوق في البداية بفضل قرض من الصندوق الدولي للحياة البرية ( WWF ) بحوالي 15000 € و صندوق مدخرات للأعضاء بقيمة 7500 €. أما في الوقت الحالي فقد استطاع اتحاد الإقراض تحقيق أكثر من 9000 € من فوائد سداد القروض، وكذلك استطاع الإتحاد تسديد ما يقارب 4000 € من مجموع قرض الصندوق الدولي للحياة البرية (WWF). كما أنه من المتوقع أن يتم سداد كامل الدين بحلول أكتوبر 2007، وهو التاريخ الذي سيصبح فيه اتحاد الإقراض ذاتي التمويل بالكامل.

وطالما أن العضوية في اتحادات الإقراض مقتصرة على أعضاء الجماعة المحلية واعتبارا إلى أن العلاقات الشخصية والروابط العائلية في المناطق الريفية عادة ما تكون وثيقة، فإنه من شأن وسائل الضغط الاجتماعي تلك أن تضمن أن

القروض سُمنح للأشخاص المناسبين وسيتم بالتالي سدادها في آجالها. وبالفعل، فالى غاية هذا التاريخ لم يتخلف أي من المقترضين عن سداد دينه، كما أن نسبة 9% فقط من القروض هي بصدد السداد بنسق أقل سرعة مما كان متوقعا.

لقد وضع البنك المركزي السنغالي أهم القواعد والترتيبات التي تنظم عمليتي الإقراض والسداد، إلا أن الجماعات المحلية تستطيع وضع قواعد إضافية خاصة بها ( كتحديد الأنشطة القابلة للتمويل ). ولتفعيل ذلك يلتزم مجلس محلي يتركب من الأهالي ومجلس عام بصفة دورية. كما يتعين على كل اتحاد إقراض أن يكون قد صادق على المبادئ العملية التي صاغتها الجماعة المحلية، والتي توضح أوجه استثمار القرض وكذلك الأطراف التي تستطيع الانقاع به. وفي مثال كايار قررت المجموعة المحلية أن تقتصر القروض على المشاريع التي تحترم البيئة وتساهم في الحد من الفقر وكذلك الأنشطة التنموية.

وبما ان إنشاء وإدارة اتحاد للإقراض يستوجب توفر مهارات خاصة فان الصندوق الدولي للحياة البرية ( WWF ) ساعد في تنظيم الجماعات المحلية وكذلك في تكوين موظفي الاتحاد. وإضافة الى ذلك يقوم الصندوق بالمراجعة الدورية لسير أنشطة اتحادات الإقراض. وذلك للتأكد من ان الخدمات تسير في كنف المواصفات الحكومية وطبقا للقواعد التي وضعتها الجماعات المحلية.

لقد اثبتت التجربة ان برامج القروض الشخصية يمكن ان تشكل أداة فعالة للغاية في مساعدة الجماعات المحلية القريبة من المناطق البحرية المحمية، ولاسيما النساء، على الازدهار وتنويع الأنشطة الاقتصادية المحلية. وعلاوة على تعزيز الوعي المدني وتوفير الدعم الفني فان المقترحات الراهنة تسعى الى برمجة عدد من الزيارات التبادلية بين جماعات محلية ترغب في إنشاء اتحادات إقراض وتلك التي لديها بعد اتحادات ناشطة. ومن بين التدايعات الايجابية لهذه الزيارات أنها سوف تمكن الصيادين وأسرههم من تبادل التجارب والخبرات مع مواطنين من جماعات محلية أخرى. ويمثل هذا التمشي وسيلة انتشار فعالة. إذ ان الصيادين هم أفضل من يستطيع شرح هذه المنظومات الجديدة لنظرائهم من المناطق الأخرى.

## نتائج التجربة والدروس المستفادة،

ما الذي نجح وكيف تسنى ذلك ؟

مقاربة مبنية على الطلب : نظرا لانعدام فرص تشغيل بديلة في كايار يعتمد الصيادون في تحصيل معاشهم اعتمادا شبه كامل على الصيد البحري التقليدي. وبالتالي فان إعادة إحياء الثروة السمكية ثم الحفاظ عليها يعتبر شرطا أساسيا لسد الطريق أمام المزيد من التدهور في أوضاعهم. ففي الواقع لقد كان الصيادون أنفسهم في كايار هم الذين بادروا بإرساء تقاليد لصيد متجدد ومستديم وذلك منذ أكثر من عشر سنوات، أي بعيد الأزمة النقدية لسنة 1994. وتتمثل المقاربة التي تبناها الصندوق الدولي للحياة البرية ( WWF )، بالتعاون مع الجماعات المحلية، في تحديد ما يجب عمله، وكذلك استشارة المتساكنين بهدف ان تكون التدخلات مطابقة لحاجيات المواطنين. فقد كان إنشاء منظومة القروض الشخصية واحدا من ابرز مطالب أهل القرية. كما عبر النساء عن ضرورة بناء أفران جديدة لمعالجة الأسماك وكذلك عن حاجتهن

الى تلقي تكوين في التصرف المالي، وخصوصا المحاسبة ووضع الميزانيات . لقد تم تكييف أنشطة الصندوق الدولي للحياة البرية (WWF) بحيث يساعد الجماعات المحلية على حل مشاكل هي في الواقع خارج دائرة إمكانياتهم.

أصبحت منظمات الصيد البحري في كايار اليوم مُحكَّمة التنظيم. وقد جعل ذلك من كايار القرية البحرية السنغالية الوحيدة التي لديها إدارة محلية خاصة بها. كثيرا ما يكون لهذه المنظمات بعد اقتصادي كما هو الحال في ”التجمعات ذات المصلحة الاقتصادية (GIE)“، وغالبا ما يكون للمرأة فيها شأن كبير. فهي تلعب دورا هاما في تمثيل الصيادين لدى ”مصلحة الصيد البحري“ الحكومية، وهي الفرع المحلي لإدارة الصيد البحري. و في بعض القرى تم بعث لجان مهنية مختلطة بها ممثلون عن كل من هذه المجموعات، وتقوم هذه اللجان بإدارة المرفأ. إما فيما يتعلق بجودة الإدارة ومدى نفوذها فان ذلك يختلف من جماعة محلية الى أخرى.

كان الصندوق الدولي للحياة البرية واعيا ومنذ البداية بالعلاقة الوثيقة بين استغلال الصيادين للثروات البحرية والحد من الفقر من جهة، وبين مخاطر الاستغلال المفرط وصعوبة تبني مقاربة صيانية مطلقة من جهة أخرى. لقد طور الصندوق الدولي للحياة البرية في كايار واستعمل استراتيجيات متنوعة ومتداخلة للتأثير على الممارسات التقليدية داخل الجماعات المحلية البحرية، وكذلك لمواجهة إشكالية التوفيق بين الصيانة وحاجة جماعات الصيادين الى تحسين ظروف عيشهم.

من المرجح ان يكون السبب وراء النتائج الفورية المحققة على مستوى موارد الرزق هو قبل كل شيء احترام القواعد الإدارية التي أصبحت مُتَّبعة في ميدان الصيد التقليدي، وبناء أفران لمعالجة الأسماك من طرف النساء، وكذلك إنشاء برنامج إقراض تعاضدي، والذي توظف اعتماداته في قطاع الأسماك ( توفير المراكب والمحركات الخارجية ودواليب القيادة ) وأيضا خارجه ( البستنة والتجارة ). ومن ناحية أخرى مثلت مشاركة الجماعات المحلية في إعداد ثم انجاز برامج الإدارة المدعومة من قبل المشروع عاملا حاسما من اجل التمرس بالإجراءات الجديدة والتأقلم معها. وفي هذا الصدد لعبت النساء دورا محوريا سواء في تخطيط المسائل التنظيمية أو في انجاز وتفعيل الأنشطة.

ما الذي فشل ولماذا لم ينجح ؟

ترى الحكومة السنغالية ان تجربة كايار مثلا يجب إتباعه في كامل السنغال وفي غيرها من البلدان. إلا انه ولتعميم هذه التجربة لابد من ان تحصل الجماعات المحلية المعنية وكذلك المنظمات التابعة لها على مساندة القانون لتمكينها من وضع مخططاتها الإدارية حيز التنفيذ وضمان انصياح كافة المواطنين للبرنامج وخاصة الصيادين المتنقلين وأعضاء المجموعة المنحرفين. ان صياغة وتفعيل مثل هذه القوانين في كايار هو ما يفسر المعطى الغامض والتمثل في انه من بين كل جماعات الصيد السنغالية نجد ان كايار هي الجماعة المحلية الوحيدة التي نجحت في قلب الأوضاع وبصفة راديكالية، وذلك على الرغم من أن الجماعات المحلية الأخرى تعاني المشاكل ذاتها ولديها نفس المرجعية الاجتماعية-الثقافية.

ان نقطة الضعف الثانية التي تمت ملاحظتها في تجربة كايار، والتي هي ليست اقل أهمية من الأولى، تتمثل في ان مشاركة المرأة اقتصررت في كثير من الحالات على الأنشطة التخطيطية (مثل الدورات التكوينية وعقد المؤتمرات وكذلك

تصور و تطوير موارد رزق بديلة، الى جانب المشاركة في النشاطات النضالية ومساعي الضغط السياسي والاجتماعي، الخ). إلا انه وعلى ضوء النتائج المشجعة للغاية للمشاركة النسائية فان فرص مواصلة النضال من اجل إرساء مساواة النوع الاجتماعي تدعو إلى التفاؤل، خاصة فيما يتعلق بمسألة حق الانتفاع بالموارد وحق امتلاك واستعمال مختلف العناصر الإنتاجية ( كالمواد الأولية ورؤوس أموال إضافية وكذلك فرص التسويق )، وهي مسائل لا زالت في حاجة الى مزيد المتابعة والتطوير. وفي هذا السياق من المفيد ان نبرهن على قدرات المرأة في مجال توزيع العائدات وآليات صنع القرار وكذاك صياغة إدارة تضمن استغلالا متجددا ومستديما للموارد وتحقق المعادلة الصعبة بين صيانة الثروة السمكية وإعادة تأهيل القطاع، وكذلك ضمان أرباح عادلة للنساء والرجال في صلب الجماعة المحلية.

## نقاط أساسية للاستفادة من التجربة وإعادة تطبيقها

- يجب أولا دراسة تركيبية النوع الاجتماعي للجماعات المحلية وذلك للوقوف على الأسباب التي تعيق مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل. ويتم تناول هذه المسألة باستطلاع آراء كلا من النساء و الرجال حول الحلول الممكنة مع مراعاة التدرج والحرص على الحصول على مساندة الرجال فضلا عن النساء.
- من الضروري كذلك الاستفادة من آراء النساء حول التنوع البيئي. وهذا نظرا لكونهن يتفاعلن مع البيئة البحرية بطرق تختلف عن تلك التي يتوخاها الرجال. فعلى سبيل المثال يمكن ان يعطي دور النساء في المراحل التي تلي عملية الصيد دراية اكبر بمواسم تكاثر الأسماك.
- يجب أيضا التحقق من ان تجري جميع الأنشطة، ويشمل ذلك دورات التكوين، تحت مبدأ المشاركة العادلة للمستغلين والموظفين على حد سواء (على أن لا تكون المشاركة وجوبية أبدا). وقد يعني ذلك مثلا ضرورة برمجة اجتماعات تلاءم النساء (على سبيل المثال لا ينبغي عقد تلك الاجتماعات في أماكن الاجتماع التقليدية للرجال).
- توخي طرق مشاركة، مثل إحداث مجموعات تركيز أحادية الجنس وعقد لقاءات منفصلة مع كل مجموعة على حدة.
- يجب رصد وترشيد كيفية مشاركة كل من النساء والرجال في إدارة الموارد الساحلية والاستفادة منها.
- الاحتفاظ بمعطيات خاصة بكل من الرجال والنساء على حدة، وذلك فيما يتعلق بمسائل التشغيل والتكوين والقروض الجماعية للمؤسسات، وكذلك الاجتماعات. وذلك بهدف معرفة نسبة التناسق بين الميزانيات المخصصة لكل منهما ونسبة مشاركة كل منهما.
- وأخيرا يجب خلق ادوار نموذجية وتشجيع المبادرة لتولي المناصب القيادية والمسؤوليات كأحد أهم آليات تحقيق مساواة النوع الاجتماعي.

حول المؤلفلة وللحصول على معلوماء إضاقلية

اللكورة أرونا سوماري

الصندوق الدولي للحياة البرية ( WWF ) WAMER

البريد الإلكتروني [asoumare@wwfsenegal.org](mailto:asoumare@wwfsenegal.org)

الهاتف: + 2218693700

الفاكس: 2218693702